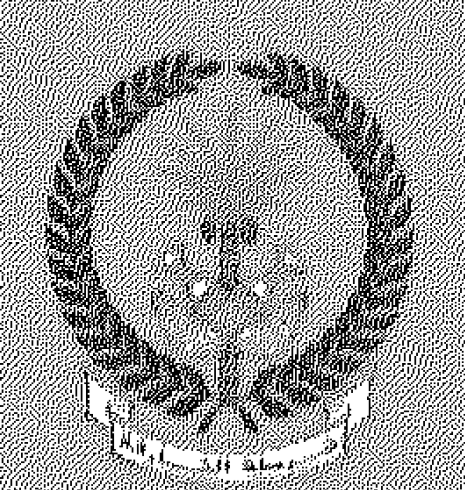


شـرطـة الشـــارقـة
مركز بحوث الشرطة

مركز بحوث الشرطة
POLICE RESEARCH CENTRE

واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة

"دراسة اجتماعية"

128

2007

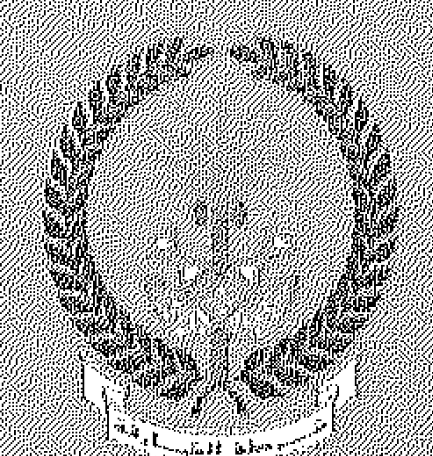
الدكتور/ ناجي محمد هلال

أستاذ علم الاجتماع المشارك
الخبير ورئيس شعبة بحوث الجريمة

إن عظمة الأمم تقاس برقيها الحضاري
وتقدمها العلمي وحسن استثمارها
لمواردها لما فيه خير أبنائها ، وبما تقدمه
للإنسانية من فكر وثقافة وإبداع .

سلطان بن محمد القاسمي

إهــــــداء ٢٠٠٧
مركز بحوث شرطة الشارقة
الإمارات العربية المتحدة



شرطة الشارقة
مركز بحوث الشرطة

POLICE RESEARCH CENTRE

واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة

"دراسة اجتماعية"

128

2007

الدكتور/ ناجي محمد هلال
أستاذ علم الاجتماع المشارك
الخبير ورئيس شعبة بحوث الجريمة

363,22	**ناجي محمد هلال**
ن م ٠ و	واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة – دراسة اجتماعية / نـــاجي محمد هلال . – الشارقة : شرطة الشارقة ، مركز بحوث الشـــرطة ، 2007م.
	81 ص ؛ 24 سم . _ (مركز بحوث الشرطة ؛ 128)
	1- الشرطة 2- الشرطة – الوضع الاجتماعي
	3- الأخلاق البوليسية أ- العنوان ب- السلسلة

ISBN 978-9948-415-30-5
EAN9789948415305

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة

الطبعـــة الأولـــى

1428هـ – 2007م

ص.ب : 29 ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

هاتــف : 5982222 – 009716

بــراق : 5382013 – 009716

E-mail: researchctr@shjpolice.gov.ae

Website : www.shjpolice.gov.ae

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون

سورة الأنعام / الآية (82)

قَالَ رَسُولَ اللّهِ صلى الله عليه وسلم:

"عَيْنَانِ لا تَمَسُّهُمَا النَّارُ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللّهِ"

رواه الترمذي

إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة

يقوم مركز بحوث شرطة الشارقة بإصدار ونشر سلسلة من البحوث والدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي

شروط النشر:

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.
2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.
3. أن تتضمن الدراسة الرجوع إلى المصادر العلمية الحديثة.
4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغة العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.
5. يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.
6. لا يلتزم المركز برد أصل البحث سواء تم نشره أم لا.
7. تخضع البحوث والدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.

أعضاء الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات
بمركز بحوث شرطة الشارقة



تقديـــــم

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية، يصدر مركز بحوث شرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهـدف تكـوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي ودعم الدور المجتمعـي فـي مجـالات مكافحة الجريمة ، كما أنه في نفس الوقت يمد صاحب القرار الأمني بقاعدة بيانـات علمية ودقيقة تساعده في اتخاذ القرار السليم.

وتتضمن إصدارات عام 2007م عدداً من الدراسات والأبحاث المتميـزة والتـي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصديا للجرائم المسـتحدثة ، ومواكبـة التطـورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإرهاصاتها ، وتعـالج قضـايا شـرطية وأمنية ، بالإضافة إلى موضوعات قانونية واجتماعية.

ونأمل أن تشكل هذه البحوث والدراسات بجانب الفعاليات العلمية التـي يقـدمها مركز بحوث الشرطة زاداً فكرياً معرفياً يعود بالنفع على كافة المواطنين والمقيمـين في أرجاء دولتنا الحبيبة ، الإمارات العربية المتحدة وفـي أرجـاء وطننـا العربـي والمهتمين والمختصين بهذا المجال.

الرائد/ عبدالله إبراهيم نصار
مركـز بحـوث الشرطـة



واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة

" دراسة اجتماعية "

المحتويـــات

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني
واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة في
مجتمع الدراسة - إمارة الشارقة

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة ، ولقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال عدة نقاط تتمثل في تحديد مفهومي الشرطة والجمهور. وكذلك تم تناول العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة أضف إلى ذلك تقديم تجارب تطبيقية لتعاونهما في العديد من الدول المتقدمة.

ولقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة لعل من أبرزها أن هناك ما يقرب من نصف المبحوثين قد سبق لهم التعاون مع الشرطة سواء من خلال الإبلاغ عن جريمة أو حادث مروري أو التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقا للعدالة. كذلك أوضحت النتائج إفادة نسبة كبيرة من المبحوثين بجودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم. وارجعوا ذلك لعدة اعتبارات منها الإحساس بالأمن والأمان والطابع الإنساني في تعامل الشرطة فضلا عن الإنجاز السريع في المعاملات.

أيضا وفي إطار هذا السياق أفادت نسبة كبيرة من المبحوثين توفر المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة سواء في عملهم أو تعاملهم مع الجمهور وتحقق الشروط الواجب توافرها في مظهرهم وملابسهم.

واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة

دراسة اجتماعية

فصل تمهيدي

مقدمة :

تعتبر العلاقة بين الشرطة والجمهور من أهم القضايا الأمنية التي تطـرح نفسها في الآونة الأخيرة بصورة ملحة وذلك بعدما تطور مفهوم الأمن وتحول من مجـرد نظرة ضيقة تجعل منه حكراً على السلطة العامة وتحديـداً جهـاز الشرطة ، إلى نظرة شاملة تجعل منه مسئولية قومية يشارك فيها كـل أفـراد المجتمـع. فالنظـرة الحديثـة للأمـن أصبحت تنطلق مـن مفهـوم الأمـن الشامل الذي تشترك فيه كل أجهزة الدولة وكافة قطاعات الجمهور والمنظمات الأهلية.

والواقع أن أهمية مساهمة الجمهور في حفظ الأمن وتعاونه مع الشرطة لا تتأتى من اعتبارات سياسية وأخلاقية فقط وإنما تفرضـها أيضـا مقتضـيات الفاعلية وذلك بعدما تبين مؤخراً صعوبة قيام الشرطة بحراسة كافـة الأمـاكن خاصة وأن الإحصاءات العالمية حول الجريمة تعزز ذلك التصور من خـلال ما توضحه من أن عدد الجرائم المقترفة يفوق إلى حد كبيـر عـدد الجـرائم المكتشفة. [1]

وعلى الرغم من أهمية وضرورة التعاون الوثيق بين الشرطة والجمهـور في تحقيق الأمن ومن ثم ضرورة اتسام العلاقـة بينهمـا بالحميميـة ، إلا أن

الرصد المباشر لواقع تلك العلاقة يكشف عن افتقارها إلى التفاهم والتعاون وكثير من سوء الظن.[2]

وفي محاولات متجددة لتفسير طبيعة هذه العلاقة بين الشرطة والجمهور تنوعت التفسيرات والتأويلات في هذا الصدد متخذة من النظرة الأحادية مدخلاً للتحليل . والواقع أن الطرح الموضوعي للمشكلة يقتضي عدم الانحسار في التفسير الأحادي فبعض جوانب هذه المشكلة يقع على جهاز الشرطة وبعضها الآخر يسأل عنه الجمهور والبعض الثالث يتحمله الإطار العام للمجتمع.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها من الاعتبارات الآتية:

1. إن إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة يمكن أن يساهم في طرح بعض التصورات التي تساعد على بناء الثقة بين الجمهور وأجهزة الشرطة وتنمية روح التعاون بينهما باعتبار أن مكافحة الجريمة مسئولية اجتماعية شاملة يتحملها الجميع.
2. إن رصد واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة بكافة أبعادها يمكن أن يساهم في إيجاد أسس ومبادئ ومناهج عمل لتحقيق العلاقة المطلوبة بين الشرطة والجمهور على نحو يخدم المصلحة العامة والمصلحة الأمنية.
3. إن تناول العلاقة بين الجمهور والشرطة يؤكد على أن رجل الشرطة هو جزء من المجتمع الذي يقوم على خدمته وليس منعزلاً عنه.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في : التعــرف إلـــى واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة ، وينبثق عــن هــذا الهــدف الرئيســي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

1. التعرف إلى أهم المتغيرات التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين الشــرطة والجمهور.
2. التعرف إلى مدى تعاون الجمهور مع الشرطة.
3. التعرف إلى مدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الشرطة له.
4. التعرف إلى اتجاه الجمهور وانطباعه نحو رجل الشرطة.

الإطار التصوري للدراسة:

ينطوي التراث السوسيولوجي على اتجاهات فكرية عديدة حاولت الاقتراب من تناول ودراسة الشرطة كتنظيم اجتماعي وعلاقته بالمجتمع ، ولعــل مــن أبرز هذه الاتجاهات:

أ- الاتجاه البنائي الوظيفـــي.

ب- الاتجاه المادي التاريخي.

أولاً : الاتجاه البنائي الوظيفي:

يرى أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن الظروف التاريخية للدول الأنجلــو أمريكية أثرت على طبيعة النظرة للشرطة والتي كثيراً ما كان يغلــب عليهــا طابع الكراهية التقليدية. فلم تكن تذكر الشرطة فـــي المجتمعــات القديمــة إلا ويذكر معها الدولة البوليسية كأمر مستهجن.

ولقد كانت الشرطة في ظل هذا الظرف التاريخي بمثابة كيان متميز في نظم الحكم يتولى حماية النظام والأمن العام فضلاً عن اندماج نشاطه وقوته في سلطة الحكم بشكل كبير.

لكن في تطور لاحق لهذا الرأي ومع سيطرة النزعة الديموقراطية في معظم الدول الغربية والقائمة على الفصل بين السلطات والتمييز بين أجهزة سياسية تضع التشريعات وأنشطة إدارية وقضائية تخضع للقانون العام وتلتزم بتطبيقه ، أصبح ينظر إلى الشرطة على أنها مجرد عنصر من عناصر الدولة القانونية حيث بلغ هذا التصور ذروته في فقه القانون العام الفرنسي ومن ثم ارتبطت الشرطة بوظيفة ضبط الجريمة وتطبيق القانون وحماية مصالح المجتمع أو الجمهور.

ثانياً :الاتجاه المادي التاريخي:

يرى الفكر الماركسي أن الشرطة في ظل المجتمع الرأسمالي هي أداة من أدوات القهر والتسلط. وبالتالي وكمحاولة لمواجهة ذلك الوضع ، لابد أن يحل المجتمع اللاطبقي محل المجتمع الرأسمالي ومن ثم ستذوب الدولة في المستقبل وستدار الأشياء بصورة تلقائية نابعة من اعتياد الناس على قواعد معينة من السلوك لا قهر فيها ولا التزام ، ومما لا شك فيه أن هذا الوضع سيؤدي إلى عدم الحاجة إلى الشرطة.

وبالتأمل في التصور المادي التاريخي السالف نجد أنه فضلا عن أنه يعكس نظرة عاجزة ، فإنه يفتقر إلى الدقة العلمية لأن الشرطة تعتبر ضرورة

في أي مجتمع حيث إن لها وظيفة حيوية يصعب الاستغناء عنهـــا مـــن أجـــل تحقيق الاستقرار والأمن وصيانة القانون في الدولة الحديثة.[3]

والواقع أنه إذا كان كل من المدخل البنائي الـــوظيفي والمـــدخل المـــادي التاريخي حاول كل منهما أن يقدم رؤية تحليليـــة لجهـــاز الشـــرطة كتنظـــيم اجتماعي وعلاقاته بالمجتمع ، فإنه يمكن القول إن الدراســـة الراهنـــة ســـوف تنطلق في تناولها للموضوع من البنائية الوظيفية للاعتبارات الآتية:

1. إنه من الصعب أن يتحقق الأمن والانضباط في أي مجتمع بدون وجود الشرطة كتنظيم اجتماعي.
2. إن الشرطة تتغلغل في صميم الحياة اليومية للناس فضلاً عن أنها تمثل في نفس الوقت الرمز الظاهر لكيان الدولة في نظر الناس.
3. تتسم البنائية الوظيفية بقدرتها على تفسير طبيعة العلاقة بين الجمهـــور والشرطة في إطار العديد من السياقات الاجتماعية الفرعية.

تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة الراهنة مجموعة من التساؤلات تتمثل في الآتي :

1. ما هي أهم المتغيرات التي تؤثر في طبيعة العلاقـــة بـــين الجمهـــور والشرطة ؟
2. ما حدود تعاون الجمهور مع الشرطة في مجتمع الدراسة ؟
3. ما مدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الشـــرطة لـــه فـــي مجتمع الدراسة.
4. ما هو اتجاه أو انطباع الجمهور نحو رجل الشرطة ؟

مناهج وأدوات الدراسة:

استندت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من الأدوات والمناهج تتمثل في الآتي :

1. منهج المسح الاجتماعي بالعينة : ومن خلاله تم التعرف إلى اتجاهات الجمهور نحو الشرطة سواء من خلال مدى تعاونه معها أو رضاه عن الخدمات التي تقدم له من جانبها أو انطباعه تجاه أفرادها.
2. المنهج المقارن ومن خلاله تمت مقارنة طبيعة العلاقة بين الشرطة والجمهور في مجتمعاتنا بما هو سائد في المجتمعات الغربية التي قدمت تطبيقات متميزة في هذا الجانب.
3. استمارة المقابلة وتضمنت عددا من الأسئلة سيتم من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة.
4. الإحصاء وتمت الاستعانة به في التحليل الكمي والكيفي للبيانات التي جمعتها الدراسة من خلال استمارة المقابلة. ولقد استندت الدراسة إلى الأسلوب الإحصائي. كا2

مجالات الدراسة :

- **المجال المكاني** : إدارة المرور والترخيص بشرطة الشارقة ومعرض الشارقة للكتاب.

- **المجال البشري:** تم إجراء الدراسة على مجموعة من أفراد الجمهور المترددين على إدارة المرور ومعرض الشارقة للكتاب بهدف التعرف إلى اتجاهاتهم نحو الشرطة وطبيعة العلاقة بينهم وبين هذا الجهاز.

- **المجال الزمني** : لقد امتد من بداية شهر مارس 2006م حتى منتصف يناير 2007م أنفقت في الاطلاع المكتبي والمعالجة الميدانية لمشكلة الدراسة وتفريغ البيانات وكتابة التقرير النهائي.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً – المفاهيم الأساسية :

تنطوي الدراسة الراهنة على مفهومين رئيسيين هما الشرطة والجمهور وفي محاولة لتحديد المقصود بهما سيتم تناولهما فيما يلي :

(أ) تعريف الشرطة :

الشرطة من حيث اللغة يقصد بها أعوان السلطان ومفردها شرطي وقد سموا بذلك الاسم وجعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها. أيضا قيل أن الشرطة هي أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت ، والشرط العلامة [4] ومنه قوله تعالى " **فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغته فقد جاء أشراطها** "**سورة محمد الآية 18** ".

أما الشرطة اصطلاحاً فهي هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الأمن والطمأنينة وتختص بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض وعلى الأخص منع الجريمة

وضبطها كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من الواجبات.

والواقع أن الشرطة تؤدي وظيفتها في خدمة الشعب باعتبار أن ذلك واجب دستوري يبلور رسالة الشرطة حيث أن ذلك بمثابة تعبيراً عما يجب أن تكون عليه الشرطة في علاقاتها بالشعب.

ومن خلال استقراء الاختصاصات الواردة سلفاً في شأن الشرطة نجد أن بعضها وسيلته عمليات إدارية بحتة . فالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض ومنع الجريمة قبل وقوعها وتنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح والواجبات ، كل هذا يتحقق بمجموعة تدابير وإجراءات طابعها إداري بحت مثل الدوريات وأعمال الحراسة وتنظيم حركة المرور . ولهذا أطلق على هذا الجانب من اختصاصات الشرطة الوظيفة الإدارية للشرطة.

ومن ناحية أخرى إذا ما وقعت الجريمة رغم هذه التدابير التي تتخذها الشرطة فإن الشرطة لا تقف جامدة بل عليها أن تتدخل للبحث عن مرتكبيها وجمع الأدلة قبلهم تمهيداً لمحاكمتهم وإنزال القصاص بهم. وهذا التدخل هو ما تم التعبير عنه في قانون هيئة الشرطة بضبط الجريمة ، لأن هذا التدخل من جانب الشرطة يمثل في طبيعته مساساً بصميم حرية الأفراد لما يستلزمه جمع الأدلة المرتبطة بمرتكب الجريمة من إجراءات ضبط وتفتيش . لهذا كان لزاماً أن تكون ممارستها تحت إشراف السلطة القضائية ضمانا لعدم إساءة استخدامها ومن أجل هذا سمي هذا الجانب من اختصاصات الشرطة بالوظيفة القضائية للشرطة.

والواقع أنه إذا كانت الوظيفة الإدارية للشرطة تهدف أساساً إلى منع وقوع الجريمة باتخاذ تدابير المنع المتعارف عليها ، فإن التوقي من الجريمة بإزالة الأسباب والعوامل التي تدفع بالأفراد إلى ارتكابها هو في ذاته وسيلة من وسائل منع الجريمة. ونظراً لأن هذه الوسيلة تأخذ في صورتها شكل مساعدات ذات طابع اجتماعي تقدمها الشرطة إذ تساهم فيها مع الهيئات المختصة ، فقد سميت وظيفتها في هذا المجال الاجتماعي بالوظيفة الاجتماعية للشرطة.

نخلص من كل هذا إلى أن الشرطة لها جوانب ثلاثة هي :

1) جانب إداري يعبر عنه بالوظيفة الإدارية للشرطة " الضبط الإداري".
2) جانب قضائي يعبر عنه بالوظيفة القضائية للشرطة " الضبط القضائي"
3) جانب اجتماعي يعبر عنه بالوظيفة الاجتماعية للشرطة.

هذه الوظائف الثلاث تمارسها الشرطة الآن في جميع المجتمعات الحديثة وإن كانت بدرجات متفاوتة ويرجع هذا التفاوت إلى اختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى في النواحي التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. [5]

(ب) ماهية الجمهور:

يتمثل الجمهور في الناس الذين يسلكون سلوكاً جماهيريا مثل أولئك الذين يتابعون محاكمة معينة عن طريق الصحف أو برنامجاً تلفزيونياً .. الخ ويتميز الجمهور بالخصائص التالية :

1- قد يتكون الجمهور من أفراد من مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية والاقتصادية ومن مختلف المراكز والمهن والمستويات الثقافية.

2- يتكون الجمهور من أفراد يجهل بعضهم البعض الآخر.

3- لا يتم غالباً تفاعل أو تبادل للخبرة بين أعضاء الجمهور ، فهم عادة متفرقون.

4- يكاد يكون التنظيم معدوما في الجمهور فهو عاجز عن العمل الموحد.

ونظراً لعدم توفر الاتصال بينهم فإنهم يتصرفون كأفراد. فالجمهور لا تتوافر له مقومات المجتمع. وليس له تنظيم اجتماعي أو عادات وتقاليد ثابتة أو قواعد وطقوس مقررة أو عواطف أو بناء للأدوار والمكانات أو قيادة. والفرد في الجمهور بدلاً من أن يتجرد من شعوره ووعيه بذاته يغلب أن يزداد لديه هذا الشعور بالذات.

ويتحدد شكل السلوك الجماهيري طبقا لنشاط الفرد وليس طبقا لنشاط جمعي منسق ويتمثل هذا النشاط الفردي في عدد من الاختيارات مثل اختيار كتاب أو منظمة أوزي ... الخ وهي اختيارات تتم على أساس الاستجابة لحوافز ومشاعر غامضة يستثيرها موضوع الاهتمام الجماهيري. لكن على الرغم من أن السلوك الجماهيري جماع خطوط فردية للنشاط ، فإنه قد يكون له دلالة كبيرة ، فإذا تلاقت هذه الخطوط كان تأثير الجمهور هائلاً كما نشاهد أحياناً في الحالات التي تنحل فيها منظمة أو تفلس مؤسسة تجارية نتيجة هذا التقلب في الاهتمامات الجماهيرية. (6)

ثانيا : جهاز الشرطة وتطور مهامه من منظور تاريخي :

لقد انشئت الشرطة لتحقيق أهداف مجتمعية نوعيـــة لا تســـتطيع أي مـــن المؤسسات الأخرى القيام بها. فهي التي يقع عليها عبء حماية أفراد المجتمـــع وضمان سيادة الأمن ولعل مما يزيد من تفردها أنها تتعامل مع جميـــع فئـــات المجتمع وليس مع فئة محددة.

والواقع أن هذه المهام جعلت من المؤسسة الشرطية نقطة اتصال مباشـــر مع الجمهور. وفي هذا الصدد تشير المعطيات التاريخية إلى أن هذا الاحتكـــاك أو هذه العلاقة بين الشرطة والجمهور مرت بالعديد من المراحل والتي غالبـــا ما ارتبطت بالتطورات التي شهدتها الأنظمة السياسية. (7)

ففي مصر الفرعونية – حيث يرى كثير من المؤرخين أن وظيفة الشـــرطة قد ظهرت لأول مرة فيها – اختلط جهاز الشرطة بالجهاز الإداري حيث عهـــد الحاكم إلى كبار موظفيه بمهمة حفظ الأمن والنظام في المقاطعات وذلك إلـــى جانب وظائفهم الأخرى سواء العسكرية أو القضائية. ومـــع تطـــور الجهـــاز الإداري للدولة برزت شخصية جهاز الشرطة وأخذت تستقل حيث تـــم تعيـــين شخص مسئول عن الأمن في كل مقاطعة عرف باسم رئيس الشرطة وكانـــت تتبعه فرقة من رجال الشرطة لحفظ الأمن وتنفيذ القانون.

والثابت أن وظيفة الشرطة في العهد الفرعوني قد أدت دورها كاملا فـــي خدمة السياسة العامة للدولة وتحقيق أهدافها وفي نفس الوقت خدمة المـــواطنين

وتحقيق أمنهم ورعاية حقوقهم . ولعل ذلك أحد الأسباب الحقيقية التي مكنت المواطنين المصريين من التفرغ لبناء الحضارة الفرعونية العريقة. [8]

وفي اليونان القديمة كانت الشرطة تعتمد على ذوي المجني عليهم والذين كانوا يتولون مهمة البحث عن الجناة وتقديمهم للعدالة.[9] ولقد أدى ذلك إلى نوع من الفوضى مما استوجب إنشاء شرطة نظامية لها دور في حماية الأشخاص والممتلكات. ويعتبر المصدر الأساسي لكلمة " بوليس" نابع من الإغريق القدماء إذ يقصد بها المدينة.

وفي الإمبراطورية الرومانية ازدهر نظام الشرطة مع تكوين هذه الإمبراطورية التي تطورت فيها التنظيمات السياسية والقانونية والإدارية بحيث أصبحت منارة للحضارات الأخرى. وكان رئيس الشرطة يعين من طبقة النبلاء والأشراف لسمو هذا المنصب وأهميته. وكان يعاونه عدد كبير من المراسلين والمخبرين والجواسيس للنظر في الموازين والمكاييل والأسواق وبيع السلع. ومع تطور جهاز الشرطة في الإمبراطورية الرومانية لوحظ أمران أولهما أن الشرطة باعتبارها جزء من النظام السياسي ، كانت تقدم خدمات للجمهور من شأنها أن تضفي على الدولة هيبتها ووجودها أكثر من كونها معنية بتقديم العون والمساندة للجمهور بالمعنى الحقيقي. الأمر الثاني أن الشرطة كانت تؤدي خدمات للجمهور لا تندرج ضمن اختصاصاتها الأمنية المعنية بها بالدرجة الأولى.

وعن الحضارة الهندية والصينية دلت الآثار على وجود نظام الحراسة والقيام بالتفتيش والرقابة على الأسعار ، كما وجد أيضا ما يدل على اشتراك المواطنين

في المحافظة على أحوالهم وممتلكاتهم عن طريق تقسيم الحراسة فيما بينهم في الفترة الليلية استناداً إلى مقولة تقرر إن كل رجل شرطي على نفسه. (10)

وفي الدولة الإسلامية مر نظام الشرطة أو ما يسمى " بالعسس" بعده مراحل. بدأت المرحلة الأولى في عهد الرسول الكريم " صلعم" حيث أطلق على القائم بإدارة الشرطة " صاحب العسس" وكان أول من استلم هذه المهمة الصحابي الجليل " سعد بن أبي وقاص" ، ثم أتى عباس بن مسعود من بعده في عهد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق".

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه أصبح لرجال العسس تنظيم آخر حيث خصص أول حراسة ليلية مع تناوب المسئولين في دوريات ذات أنظمة خاصة كان من مهامها الإشراف على الأمن في الأسواق وحراستها مع مراقبة عملية التداول التجاري " البيع والشراء". (11)

وفي عهد الأمويين تغير نظام الحكم الإسلامي من الخلافة إلى الملكية الوراثية ، فتضاعفت مهام الشرطة الأمنية والسياسية بسبب الاضطرابات الداخلية ومقتضيات حماية الحكام. وقد اعتنى الحاكم عناية خاصة بالشرطة وتحديد رئيس الشرطة. (12)

وفي انجلترا أنشأ الملك أدوارد [1272- 1307م] أول قوة شرطة رسمية لحماية الممتلكات في المدن الكبيرة. لكن لم يشأ ملوك انجلترا إنشاء قوة شرطة موحدة ومسلحة تحسبا لمخاطرها التي ظهرت في بعض دول أوروبا الغربية

آنذاك إذ أصبحت قوات الشرطة تطمع في السلطة وتقوي قبضتها على الحكام والملوك ولذلك تأخر إنشاء قوات شرطة نظامية متجانسة في انجلتـرا حتـى القرن التاسع عشر حيث انشأ " سير روبرت بيل" شرطة المترو بوليتـان فـي لندن وأسس عملها تحت إشراف وزير الداخلية. (13)

وإذا ما انتقلنا إلى فرنسا فإننا نجد ملوكها قاموا بإنشاء الشرطة لحفظ الأمن من خلال مجموعة من الأفراد حاملي السلاح وكانوا يعرفـون" بالجندرمـة". وتاريخيا تكونت " الجندرمة " عام 1439م من جماعات من الجنود المسـلحين مزودين بإقطاعيات ، والذين كانوا ينتشرون في المجتمع لحفظ الأمن وتعضيد سلطة الملك. لكن في عام 1887م سحقت الثورة " الملك لويس السادس عشر" وكل المؤسسات الملكية.

ومع نهاية القرن الثامن عشر أعيد تكوين الجندرمة كقوة شرطة وطنية شـبه عسكريـة تراعي حفظ أمن الشعب ومصالحه وتحقق النظام وتنفذ القانون. (14)

ونأتي بعد ذلك إلى الولايات المتحدة. فلقد عُرفت وظيفة الشرطة فيها لأول مرة عام 1829م عندما قامت إحدى الشركات الهولندية بتعيين ضابط أمن في مدينة نيويورك الحالية ليشرف على سلامة الممتلكات وملاحقة اللصوص.

وفي عام 1831 قامت مدينة بوسطن بتكوين قوة حراسة مماثلة لتلك التـي ظهرت في مدينة نيويورك وأصبحت هذه الوحدات نواة الشـرطة فـي مـدن الولايات المتحدة لتنمو على نهج محلي تدعمه السلطات المحلية. (15)

ولقد تدرج النظام الشرطي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك ومر بعدة مراحل في تطوره يمكن بلورتها في أربع مراحل أساسية هي :

1. **المرحلة الأولى:** وقد استندت الشرطة في هذه المرحلة إلى الاستراتيجية السياسية بحيث كانت الأداة التي يستخدمها النظام السياسي لفرض النظام والأمن في الدولة وفي نفس الوقت تقديم الخدمات الأمنية والمجتمعية بداية من القبض على الجناة إلى متابعة الوافدين الجدد للإقامة وتقديم المأوى والغذاء إلى المحتاجين مجانا أو بسعر منخفض وكان الهدف من ذلك تحقيق الاستقرار السياسي وتقديم الخدمات المجتمعية ولقد اتسمت علاقة الشرطة مع الجمهور في هذه المرحلة بالطابع السياسي.
2. **المرحلة الثانية:** وقد استندت الشرطة في هذه المرحلة إلى الاستراتيجية الإصلاحية أو المهنية ولقد ترتب على ذلك النهج تجرد الشرطة من تقديم كل الخدمات المجتمعية وأصبحت مهمتها فقط التحكم في الجريمة من خلال الارتكان إلى تبني النظام المركزي في الأداء الشرطي. وفي هذه المرحلة اتسمت العلاقة بين الشرطة والجمهور بالطابع المهني حيث اقتصر أداؤها على الاهتمام بالمشاكل الأمنية ذات الطابع السياسي على حساب المشاكل الأمنية ذات الطابع الجنائي وفي نفس الوقت التراجع عن تقديم الخدمات المجتمعية.
3. **المرحلة الثالثة:** استندت الشرطة في هذه المرحلة إلى استراتيجية الشرطة المجتمعية حيث استمدت نفوذها في ممارسة العمل الشرطي من الدعم المجتمعي وذلك من خلال اعتماد أسلوب الإدارة اللامركزية وتكثيف التواجد الشرطي في الأحياء والاشتراك مع اللجان المجتمعية

في تنظيم شؤون المجتمع المحلي.. الخ وبناء على ذلك المسلك اتسمت علاقة الشرطة مع الجمهور في هذه المرحلة بطابع الشراكة والتعاون.

4. **المرحلة الرابعة:** استندت الشرطة في هذه المرحلة إلـــى اســـتراتيجية ضمان الأمن الداخلي وذلك كرد فعل لأحداث سبتمبر 2001 وسلبيات الاستراتيجية السابقة " الشرطة المجتمعية" .

وفي إطار هذه الاستراتيجية استمدت الشرطة وجودها ليس من القانون فقط ولكن أيضا من خلال رغبة المجتمع في مواجهة الإرهاب وبالتالي تنازله طواعية عن بعض حرياته الشخصية من أجل تحقيق قدر مـــن السيطرة الأمنية وتقديمه الدعم المادي الكافي لتنفيذ الآليـــات الجديـــدة للعمل الشرطي. ولقد اتسمت علاقة الشرطة مع الجمهـــور فـــي هـــذه المرحلة بأنها كانت ذات طابع مهني رسمي وذلـــك بالاعتمـــاد علـــى التخصص والمهنية الشرطية في المؤسسات الشرطية حيث تحقق ذلك من خلال جمع معلومات استخبارية وتبـــادل المعلومـــات الحكوميـــة وازدياد نوعية وكفاءة التدريب الأمني. (16)

ثالثا : العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة :

يعتبر جهاز الشرطة بمثابة نقطة احتكاك مباشر بين الجمهـــور والســـلطة السياسية ، الأمر الذي يجعل منه محورا رئيسيا في التعـــرف علـــى الأحـــوال الاجتماعية المتفاوتة وفي نفس الوقت أحد المصـــادر الهامـــة فـــي تحصـــيل المعلومات الموثقة عن جميع أنواع المعطيات والأنشطة البشرية التي تدخل في إطار تحقيق ديناميكية التنمية في المجتمع. كذلك يعـــد جهـــاز الشـــرطة أحـــد

صمامات الأمان الذي يحافظ على المجتمع من الانهيار وسلطة تنفيذية تـدعم العلاقات المرغوبة مع الجمهور في المجتمع.[17]

والواقع أن تحديد مقومات وملامح العلاقة المثالية بين الشرطة والجمهـور يمكن أن يتم من خلال نقطتين هما :

- **النقطة الأولى:** تتعلق بالشرطة : وهي أن يكون لديها قناعة تامة بأنها تؤدي عملاً اجتماعياً سامياً ونبيلاً لا غنـى عنـه بحكـم ضـرورته الاجتماعية وبحكم أنه عنصر وشرط جـوهري فـي قيـام واسـتواء واستمرارية أي مجتمع. وفي نفس الوقت إدراكها التام بـأن المهمـة الموكولة إليها وما لديها من صلاحيات وسلطات للاضطلاع بها ما هو إلا تكليف من المجتمع وتشريف لها يقتضي منها أن ترقى إلى مستوى الثقة والشرف معاً.
- **النقطة الثانيـة** : تتعلق بالجمهور وتتمثل في أن يكون لدى الجمهـور القناعة التامة بأن الشرطة ما هي إلا خادمة له ترعى مصالحه وحقوق أفراده وواجباتهم تجاهه بتفويض منه ومن ثم يقتضـي هـذا منـه أن يتوفر لديه إحساس راسخ بأن الأمن مسؤولية مشـتركة بينـه وبـين الأجهزة الأمنية وأنه لا يمكن للأجهزة المخصصة للأمـن وحـدها أن تحقق الأمن المنشود دون مساندته.

في واقع الأمر إذا ما تحققت هذه العلاقة وفق التصور السالف تكون العلاقـة بين الشرطة والجمهور في قمة توازنها واستوائها وهذا في حد ذاته يكون له نتائج جيدة ومردود إيجابي يتمثل في تفهم الجمهور وتقبله لوجود الشرطة والمهمة التـي

تؤديها ورضاه عن الإجراءات التي تتخذها. أضف إلى ذلك تعاونه مــع الشــرطة والمبادرة إلى مساندتها بل والإقدام على المشاركة الإيجابيــة فــي حفــظ النظــام والأمن العام ومواجهة الأنشطة المناوئة للمجتمع والظواهر المضرة به.

غير أنه إذا كانت العلاقة بين الشرطة والجمهور يفترض أن تــدور فــي إطار ما تم طرحه سلفًا حيث أن ذلك يجسد نمط العلاقة المثالية ، فمن الملاحظ أن تحقيق ذلك يظل غاية صعبة المنال في أغلب المجتمعات خاصة العربيــة فالعديد من المعطيات الواقعية والدراسات القليلة في هذا الصدد تشير إلــى أن العلاقة بين الشرطة والجمهور علاقة معيبة ويشوبها الكثير من الســوء حيــث ينعكس ذلك بوضوح في النفور من الشــرطة والخــوف منهــا وعــدم تقبــل الإجراءات التي تتخذها بحكم وظيفتها والابتعاد عنها قــدر الإمكــان وتفــادي معاونتها بل والتهرب من مساعدتها [18] وفي رأي البعض أن هناك جملة مــن العوامل مسئولة عن ذلك هي :

1. عوامل ترتبط بالشرطة.
2. عوامل ترتبط بالجمهور.
3. عوامل ترتبط بالمجني عليهم.
4. عوامل ترتبط بالإطار العام للمجتمع.

وسنحاول فيما يلي تناول هذه العوامل السالفة بقدر من التفصيل :

1- العوامل المرتبطة بالشرطة :

يذهب العديد من الباحثين إلى أن الشرطة قد يكون لها دور فــي تــدهور العلاقة مع الجمهور والواقع أنه من الصعب تفسير ذلك بمتغير واحد ، فهنــاك

العديد من المتغيرات التي أسهمت ولاتزال تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في ذلك. سنحاول فيما يلي تناول أبرزها بشيء من التفصيل :

أ. الرواسب التاريخية :

لا شك أن التجارب التاريخية لعلاقة الشرطة مع الجمهور تؤثر على اتجاهات وانطباعات هذا الجمهور عن الشرطة. فالتطور التاريخي يكشف عن أن الشرطة في أغلب العصور كانت أداة الاستعمار والحكم الأجنبي في تحقيق الاخضاع والاضطهاد.

كذلك تشير الدلائل إلى فشل معظم الحكومات الوطنية اللاحقة في الخروج من ذلك. فبإيعاز من هذه الأنظمة الوطنية اضطرت الأجهزة الشرطية في بعض الأحيان إلى استخدام سياسة متشددة تتسم بالعنف في التعامل مع الجماهير حيث أن ذلك في رأيها وسيلة مفضلة لفرض الاستقرار.[19]

وعلى ذلك يمكن القول إنه ربما يرجع الحاجز النفسي الموجود بين الشرطة والجمهور إلى بعض الاعتبارات التاريخية خاصة في ظل إسناد المناصب الرئيسية في الشرطة لبعض الأشخاص الذين كانوا يسخرون جهاز الشرطة لخدمة النظام الحاكم أو الاستعمار ومن ثم أدى هذا الأمر إلى تخوف الجمهور من الشرطة والتحفظ في التعامل مع أفرادها. [20]

ب. طبيعة الوظيفة الشرطية :

تعتبر الشرطة هي الجهاز المناط به فرض هيبة الدولة وحفظ الأمن والاستقرار والحفاظ على المجتمع من أية أخطار داخلية تهدده وذلك من خلال تطبيق القانون وتنفيذ النظم وتفعيلها. وبدون شك من الصعب تصور تحقيق

ذلك دون وجود سلطة يمكن من خلالها اتخاذ كافة الإجراءات في هذا الصدد [21].

والواقع أن منح هذه السلطات لجهاز الشرطة جعل هناك تلازماً بين السلطات والاختصاصات الممنوحة لرجال الشرطة التي تمكنهم من القبض على المجرمين وتتبع الجناه من ناحية وسوء استغلال هذه الاختصاصات والسلطات في بعض الأحيان من ناحية أخرى. وهذا بطبيعة الحال يواجه باستهجان ورفض من قبل الجمهور مما يخلق حاجزاً ونفورا بينه وبين رجل الشرطة. [22]

لذا يقتضي الأمر عدم الإسراف في منح السلطات لرجل الشرطة إلا طبقا لما تتطلبه مقتضيات الوظيفة والمواقف. بالإضافة إلى توعية رجل الشرطة بصورة دائمة بحدود استخدام السلطات الممنوحة له ، وفي نفس الوقت خلق وعي لدى المواطنين بأن الأمن العام هو خدمة لهم وليس سلطة عليهم وأن السلطات الممنوحة لرجل الأمن إنما تستهدف بالدرجة الأولى حماية أمن المواطن وتحقيق سلامة المجتمع. [23]

ج. اتساع ميدان العمل الشرطي :

يؤدي اتساع نطاق التنمية في المجتمعات إلى تزايد الأجهزة الشرطية بحيث يمتد ليشمل التواجد الفعلي في حياة الجماهير والمساهمة في تطور المجتمع. فكلما زاد التطور الحضاري ونفذت خطط التنمية أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق جهاز الشرطة. [24]

وفي هذه الصدد يرى بعض الباحثين أن هناك علاقة طردية بين زيادة معدلات الجريمة وتنوعها وبين ظهور المجتمعات الصناعية وامتدادها. فهذه النوعية من المجتمعات يصاحب نشأتها وتطورها اتساع مجال عمل الشرطة لمواجهة الانحرافات الناجمة عن التحولات التي مرت بها ، هذا فضلا عن الاتصال اليومي مع الجمهور لانجاز المعاملات.

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر أدى إلى وضع العديد من اللوائح والتنظيمات من جانب إدارة الشرطة مما يفرض مزيدا من القيود في الأمور غير العادية وفي نفس الوقت وقوع بعض الأخطاء في المعاملة وهذا من شأنه قد يزيد من سخط المواطنين على الشرطة. (25)

د. سلوكيات رجل الشرطة :

جهاز الشرطة شأنه شأن أي جهاز آخر في الدولة ، فهو بقدر ما يضم عناصر متميزة في أدائها وسلوكها بقدر ما ينطوي أيضا على عناصر قد تسلك سلوكاً سيئاً أو منافياً لآداب المهنة.

والواقع أن رجل الشرطة إذا ما أخطأ أو سلك مسلكاً معيباً غالبا ما يؤدي ذلك إلى انعكاسات سلبية على علاقته مع الجمهور أو يترك في نفس المواطن أثراً سيئا يواجه بالاستياء الشديد.

وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من الأخطاء :

1) الأخطاء العادية التي تصدر عن رجل الشرطة سهوا أو نتيجة لفهم خاطئ مدعاة إلى الإقدام على إتيان تصرف غير سوي.

2) الأخطاء التي يرتكبها رجل الشرطة وتنطوي على انحــراف مســلكي صارخ ومثل هذه التصرفات تثير هزات عنيفــة فــي الــرأي العــام وخاصة إذا ما نشرت في وسائل الإعلام وقد تؤدي بالتالي إلى خلخلة علاقة الشرطة بالمجتمع إذا لم تتم مواجهتها بحسم أو ردعها بالكيفيــة التي تتناسب مع خطورتها. (26)

وفي محاولة لوضع إطار يحكم سلوك منتســبي جهــاز الشــرطة بدولــة الإمارات حددت وثيقة قواعد السلوك الأخلاقيات الشرطية في ثلاث وثلاثــين فقرة من أبرزها ما يلي :

- التعامل مع كافة أفراد المجتمع وفي جميــع الأحــوال وفقــا للقــانون والاحترام الواجب دون محاباة أو تمييز.
- الامتناع في كل الأحوال والظروف عن جميع صور المعاملة القاســية أو المهينة لكرامة الإنسان.
- احترام ومراعاة النظم والقوانين والتحلي بالنزاهة والأمانة والولاء للمهنة.
- الابتعاد عن الممارسات الاجتماعية الفاسدة وعدم تلقي أو قبول الهــدايا والخدمات أو الاستضافات بما يتجاوز العرف الاجتماعي.
- المحافظة على الأسرار المهنية وإبقائها طي الكتمان أثناء الخدمــة أو بعدها خاصة تلك المتصلة منها بالتحريات الشخصية وتقاليد المجتمــع ومثله العليا.
- السعي لاكتساب المعرفة والوعي الأمني وأسباب الكفاءة المهنية بكــل الوسائل المتاحة عن طريق التحصيل الأكاديمي والمهني في أكاديميات الشرطة وكلية القانون أو من خلال الاطلاع والثقافة العامة.

- الاهتمام بالمظهر الشخصي من حيث الملبس والهندام الملائم حيث إن المظهر يعكس شخصية رجل الشرطة.
- الالتزام بالشرعية في الحصول على المعلومات واحترام سرية مقدميها والالتزام بحمايتهم.
- الحرص على احترام وقت العمل وعدم إهداره في غير صالح العمل.. الخ.

فمما لا شك فيه أن عدم التزام رجل الشرطة في سلوكه بهذه النقاط السالفة يؤدي بدوره إلى انطباعـــات سيئـــة عن رجل الشرطة ومن ثم تدهور علاقته بالجمهور. (27)

2- **العوامل المرتبطة بالجمهور :**

لا شك أن التزام الجمهور بالمشاركة في مكافحة الجريمة ، يجد تبريره في فكرة التضامن الاجتماعي الذي توجبه المصلحة العامة للمجموع انطلاقا مـــن مبدأ أن مكافحة الجريمة عامل مشترك يخص الجمهور وأجهزة الأمن على حد سواء ، كما أنه أمر تمليه المروءة كقيمة دينية وأخلاقية بحيث يصبح التفـــريط في كل ذلك أمراً يثير الأسى في نفوس رجال الشرطة ويؤثر علي دورهم فـــي تدعيم حق الحياة الآمنة للأفراد ومستقبل العلاقة بينهم.

في إطار هذا التصور السالف يشير الرصد المباشر لواقع تصرفات بعض الأفراد في شأن موقفهم من الجريمة أنهم يساهمون بتصرفاتهم في تسبيب عدم ارتياح للشرطة لتبنيهم مسلكاً ينم عن التعاطف مع الجـــاني أو الســـلبية تجـــاه الحدث الإجرامي.

والأمثلة على ذلك كثيرة لعل الشائع منها لومهم لرجال الشرطة عند محاولتهم اصطحاب المتهم إلى دوائر الشرطة أو إخفاء أدلة الإدانة أو العبث بها وتشويهها أو الشهادة لصالحه بغير حق.

ومن ناحية أخرى قد يتسم مسلك الأفراد بالسلبية في منع الجرائم قبل وقوعها رغم ظهور الشواهد التي تشير إلى أنها على وشك الوقوع ، رغم قدرتهم على منعها أو إيقاف مجرى نفاذها بأنفسهم أو الاستعانة بالشرطة في الوقت المناسب. لا شك أن هذا التمرد من جانب بعض الأفراد يؤدي إلى انحسار الفكرة القانونية كأداة للضبط وبالتالي تأزم العلاقة مع الشرطة. (28)

3- العوامل المرتبطة بالمجني عليهم :

قد يساهم المجني عليهم في خلق حالة من عدم الود والارتياح بينهم وبين الشرطة وعادة ما تدور المساهمة في عدم تعاونهم معها أو التصرف غير الودي تجاه أفرادها. ففيما يتعلق بعدم تعاون المجني عليهم مع الشرطة فيتمثل في عدم الاعتصام بكل ما من شأنه أن يجنبهم الوقوع في تلك الحالة وذلك من خلال تهيئة الفرصة الكاملة لوقوع الجريمة أو بعث فكرتها في ذهن الجاني.

كذلك يتمثل عدم تعاون المجني عليهم في عدم قيامهم بإبلاغ الشرطة بالشواهد التي تؤيد مخاوفهم من أنهم أكثر عرضة للوقوع ضحية للجريمة لكي تتخذ الشرطة الإجراءات الأولية لمنع الجريمة قبل وقوعها.

لاشك أن عدم التعاون في هذا الخصوص يخلق شعوراً طبيعيا عند رجـــال الشرطة بالضيق وعدم التعاطف . ويستند رجال الشرطة في تبرير ذلك إلـــى أن إهمال الإنسان في مثل هذه الحالات يصعب على رجال الشـــرطة كشــف غموض الجريمة فضلاً عن أنه يلقي على الشرطة تبعات إضافية.

كما يتمثل عدم تعاون المجني علـــيهم مـــع الشـــرطة فـــي عـــدم الإدلاء بالمعلومات أو البيانات الكافية عن الجريمة أو الجناه أو ترددهم فـــي مجـــرد الإبلاغ أو حتى الإدلاء بالأقوال أو العدول عنها بعد إبدائها ، الأمر الذي يدعم مركز الجاني ويصعب في نفس الوقت مهمة الشرطة.

ومن جهة أخرى قد يلجأ بعض المجني عليهم إلى المبالغة فـــي تصـــوير الأحداث التي وقعت عليهم بهدف حث الشرطة على إعطاء أولوية للاهتمام بها أو بغرض النكاية بالجاني والكيد له أو تشويه مركزه . هذا كله مـــن شـــأنه أن يصعب من مهمة الشرطة في معرفة الحقيقة ويبدد جهودهـــا وبالتـــالي يمكـــن القول إن مثل هذه التصرفات وغيرها غير اللائقة وغير المقبولة اجتماعيا مـــن جانب المجني عليهم تؤدي إلى افتقاد جانب الود مع الشرطة ويخلق فـــي ذات الوقت مناخا مشحونا بكل عوامل الاستفزاز والتوتر. (29)

4- عوامل ترتبط بالإطار العام للمجتمع :

تتمثل هذه العوامل في أمور خارجة عن أطراف العلاقـــة الســـالف ذكرهـــا وتدور هذه العوامل أو المتغيرات حول درجة شرعية النظـــام السياســـي ودرجـــة تماسكه ودرجة الضغوط والتوترات الداخلية والخارجية . وتـــدور أيضـــاً حـــول

درجة رشد السياسات الاقتصادية ومدى تحريها للبعد الاجتماعي أضف إلى ذلك الوضع الاجتماعي والثقافي السائد في الدولة فضلا عن درجة ومستوى السياسات القضائية والتشريعية ودقتها ونزاهتها ومستوى أداء المنظمات الإدارية.

وذلك لأن سوء السياسات بمختلف مصادرها وجوانبها وانخفاض مستوى أداء المؤسسة الرسمية وغير الرسمية يزيد الأعباء الملقاة على عاتق الشرطة، ومن ثم يساهم ذلك في خلق بؤر التوتر والخروج على الشرعية ونمو الحركات المعادية للنظام. فكل هذه الأمور تلعب دوراً مهيئاً لظهور التوترات وخلق نوع من الشعور بالضياع الفردي والتفاف الأفراد حول ذواتهم فيضيع الهدف القومي ، الأمر الذي يحمل على الاعتقاد بعجز السلطات واليأس من إمكانية الإصلاح وتزداد تبعا لذلك حالات الخروج على النظام.

والشرطة كرمز للنظام عليها أن تواجه هذا الخلل وتتحمل نتائجه. ولا شك أن المعادلة صعبة فبينما من واجبها حماية الناس من جور بعضهم على بعض أو جور النظام ككل ، نجدها مطالبة قانونا بحماية الأخير من سخط الأفراد واندفاعهم الأمر الذي يؤدي إلى ظهور حالة من عدم الارتياح بين الشرطة والجمهور. (30)

رابعا: تجارب تطبيقية لتعاون الجمهور والشرطة :

يرى العديد من الباحثين أن هناك ثلاثة مستويات أساسية يمكن من خلالها تطوير العلاقات بين الجمهور والشرطة :

1) **يتمثل المستوى الأول** : والأكثر وضوحاً في أداء الشرطي لواجباته اليومية بمجال تطبيق القانون والكشف عن الجرائم ومنع الجريمة. ثم إقامة اتصالات ليست ذات صفة رسمية مع الجمهور. وارتباطاً بذلك تلعب اتجاهات الشرطي الشخصية وأخلاقه وسلوكه ومظهره دوراً رئيسياً.

2) **المستوى الثاني** : يتضمن برامج محددة معدة بغرض جعل دور الشرطة مألوفا ومعروفا للجمهور . فمثلاً يمكن لرجال الشرطة الإدلاء بأحاديث غير رسمية أو إعطاء محاضرات للشباب والجماعات المدنية. كذا يمكنهم تنظيم نشاطات الشباب والمشاركة فيها ، بالإضافة إلى برامج أخرى تتعلق بأمن المرور ومخاطر سوء استعمال العقاقير والمخدرات .. الخ.

3) **المستوى الثالث** : والأكثر أهمية يتعلق بانغماس الشرطي كمواطن في نشاطات المجتمع وفي التفاعل مع الجمهور على كافة المستويات الاجتماعية. ومما لا شك فيه أن لذلك أثره الطيب في إظهار رجال الشرطة حقيقة كمواطنين وكأعضاء في المجتمع عليهم نفس المسئوليات المدنية مثل أفراد الجمهور الآخرين.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن أجهزة الشرطة في معظم الأقطار تؤيد مفهوم إيجاد برامج خاصة لتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور. وبالفعل كونت بعض البلدان وحدات متخصصة لتصميم وتنفيذ وتطوير هذه الجهود.

ولقد أثبتت التجارب العملية والدراسات والبحوث أن تأييد الجمهور أساسي إذا أراد تنظيم الشرطة في أي مكان أن يقوم بواجباته بدرجة عالية من الكفاءة. ففي دول كثيرة على مستوى العالم توجد صور متعددة لتعاون الجمهور مع الشرطة في أداء وظيفتها ومن أمثلة ذلك :

- تكوين دوريات إضافية من الجمهور في العديد من الدول الأوروبية لدعم المراقبة على المحال والمساكن والمنشآت والملاعب . وبالتالي التبليغ عن أي تحرك مريب.
- توجد في المملكة المتحدة على سبيل المثال تنظيمات شرطية احتياطية تتكون من مواطنين متطوعين يتم استدعاؤهم في حالة الطوارئ أو في أثناء المناسبات الخاصة للمساعدة في تنظيم المرور والتجمعات.
- يضع أعضاء نوادي الهواة للإذاعة قصيرة الموجة في بعض المناطق بأوروبا والولايات المتحدة وسائل الاتصال الخاصة بهم تحت تصرف الشرطة للمساعدة في البحث عن الضالين أو المفقودين أو المجرمين الهاربين. (31)
- تعمل العديد من الجمعيات الطوعية في مجال الرعاية اللاحقة في معظم دول العالم على متابعة السجناء في إجراءات تدريبهم وتأهيلهم من خلال استضافة السجناء في مواقع عملهم ومساكنهم توطئة لإعادتهم إلى المجتمع بعد انقضاء فترة حكمهم. كما تقوم هذه الجمعيات بإيجاد العمل وتهيئة ظروف الحياة للمفرج عنهم علاوة على متابعتهم حتى لا يعودوا إلى الجريمة.
- تعنى جمعيات مكافحة المخدرات بجمع المعلومات عن ترويج المخدرات والعمل بصورة مباشرة مع الشرطة في أعمال الضبط

والتبليغ عن الأشخاص والأماكن التي تروج فيها المخدرات . وفي هذه الجمعيات أخصائيون لمعالجة المدمنين كما لها مصحات خاصة يتم تمويلها من رجال الأعمال والشركات الكبرى.

- يعد نمو شركات الأمن الخاصة قناة هامة من قنوات دعم دور الشرطة وذلك من خلال أدائها الراقي وتعاونها مع الشرطة. فقوات الأمن الخاصة بأسلوبها المدني تساعد على تحسين صورة الشرطة التقليدية كما أنها تسيطر على مواقع المعلومات الأمنية بتواجدها على مداخل المجمعات السكنية والمؤسسات المالية والمراكز التجارية وحراسة الشخصيات الهامة. هذا ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن شركات الأمن الخاصة تنمو بسرعة واضحة بتشجيع ودعم من الشرطة الرسمية حيث تحدد لها ضوابط اختيار الأفراد وشروط التدريب.
- تشكيل الحملة القومية لسلامة المجتمع في العديد من الدول الأوروبية والتي تتكون من كبار السن والمتقاعدين عن الخدمة من المصالح والمؤسسات ويقوم منظمو هذه الحملة بالتعاون مع الشرطة المحلية بتوعية المجتمع وتصحيح البيئة المحلية وإلقاء محاضرات في المدارس كما تشمل مهام الحملة إقامة الحفلات الترفيهية والمسابقات الرياضية وتبادل الرحلات الشبابية مع مختلف دول العالم.
- يقوم المجلس الأهلي لتوجيه الأحداث في الدول الأوروبية برعاية الأحداث الجانحين وتقديم الاستشارات للأحداث غير الجانحين والمجلس يضم عدداً من الموجهين والمتعاونين لدى أفرع ومراكز تعمل على مدار الساعة لتقديم خدمات للأحداث والشباب سواء بالمقابلات المباشرة أو عن طريق الهاتف . ويضطلع هذا المجلس

بمهام الوالدين بالنسبة للأحداث ويتناول قضـــايا ومشـــكلات الشـــباب بأسلوب علمي. كما تعنى هذه المجالس بحماية الصغار من الممارسات الاجتماعية السالبة مثل تجارة الجنس ونشر الصور الفاضحة وملاحقة مروجي برامج الحاسوب الفاضحة.

والواقع أن مثل هذه الصور والنماذج التي تعكس تعـاون الجمهـور مـع الشرطة في العديد من المجتمعات الغربية لا يساعد الشرطة على أداء وظيفتها فقط ولكن ينمي علاقات أفضل بينهما في نفس الوقت. (32)

خامسا : الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة:

يكشف استقراء التراث العلمي حول واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة عـن ندرة الدراسات في هذا الصدد . لكن بصفة عامة يمكن رصد عدد من البحوث والدراسات ذات الصلة بالموضوع على النحو التالي :

الدراسة الأولى :

[الخصائص الاجتماعية والعوامل الإجرائية المؤثرة على موقف الجمهور من الإبلاغ عن الجريمة . فهد المنصور – 1989م]

ولقد تحددت أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1) التعرف إلى الحجم الحقيقي للبلاغات التي تقدم بها المواطنون بمجتمع الدراسة ودرجة إسهامها في كشف الجرائم أو الحيلولة دون وقوعها.
2) التعرف إلى مواقف مجتمع البحث من تقديم البلاغ مع تحليل وتفسـير هذه المواقف للوصول إلى الخصائص الاجتماعية بمجتمع البحث.

3) الوقوف إلى الإجراءات الخاصة باستقبال المبلغين وتسجيل البلاغات.
4) الوقوف على نوع الجرائم التي يقدم عنها البلاغ من المواطنين.
5) استطلاع الرأي حول أسباب الإحجام عن تقديم البلاغ ممن شاهد الجريمة أو علم بوقوعها.

وقد حاولت الدراسة اختبار صحة الفروض التالية :

أ. هناك علاقة إيجابية بين تبسيط الإجراءات الخاصة باستقبال البلاغ والمبلغين وبين إقبال الجمهور على تقديم البلاغ.
ب. هناك علاقة إيجابية بين الخصائص الاجتماعية للمبحوثين وإقبالهم على تقديم البلاغ.
ج. هناك علاقة إيجابية بين نوع الجريمة والإقبال على تقديم البلاغ عن ذلك الجمهور.

وقد استندت الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي بالعينة وتم التوصل إلى النتائج التالية :

- إن تقديم المواطنين البلاغ للجهات الأمنية يشوبه حذر كبير وتحفظ واضح في تحديد مواقفهم.
- يرى متلقو البلاغات أن حجم ما يرد لهم من بلاغات بمجتمع الدراسة نادر ولا يمثل ما يقع من حوادث فعلية.
- الميل إلى الإحجام عن تقديم البلاغات للجهات الأمنية المختصة بمجتمع الدراسة حيث أتضح أن نسبة ملحوظة ممن سبق لهم تقديم بلاغات غير راضين عما اتخذ معهم من إجراءات أو معاملة عند تقديم البلاغ.

الدراسة الثانية:

[قياس الوعي الأمني لدى الجمهور – مصطفى النصراوي 1992]

تحددت أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف إلى مدى الوعي الأمني لدى الجمهور بصفة إجمالية أي بدون مقارنة مختلف شرائحه.
2. التعرف إلى مدى اختلاف درجات الوعي الأمني عند خمس فئات مهنية [التجار ، المزارعون ، العمال ، الموظفون ، الطلاب]

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ركزت الدراسة على المحاور التالية :

أ- عدم إغراء المجرمين بارتكاب جرائمهم.

ب- التعامل مع رجال الأمن.

ج- مجابهة المجرمين.

3. احترام القانون
4. إدراك أهمية الوعي الأمني

ولقد استندت الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي بالعينة والذي تم تطبيقه على الشرائح السالف ذكرها من الجمهور العربي وتم التوصل إلى النتائج التالية :

- لا يميل الجمهور العربي في مجمله إلى إغراء المجرمين فهو يغلق أبواب المخازن والمتاجر والسيارات عند مبارحتها ، كذلك يغلق أبواب

المنازل ونوافذها خوفا من تسلل اللصوص كما أنه لا يميل إلى التظاهر بالأشياء الثمينة المغرية.

- يميل أغلبية أفراد الجمهور إلى التعاون مع رجال الأمن إيماناً منهم بأن هذه المسئولية لا يتحملها رجال الأمن بمفردهم ، وإن كان هذا لا ينفي في نفس الوقت عدم رضاهم تماما عن ممارسات بعض رجال الشرطة والتي من أبرزها ضبط الناس بدون سبب والإيقاف التحفظي وغيرها من التجاوزات الأخرى.
- يتصدى أغلب أفراد الجمهور لمقاومة المجرمين ولكن بدون الاعتماد على التدخل المباشر حيث يتحقق ذلك من خلال الالتجاء إلى الجهاز الأمني وذلك بسبب الافتقار إلى الوسائل المادية للمجابهة وفي نفس الوقت الاعتقاد بأن دور المجابهة الفعلية والمباشرة مناط بعهدة الشرطة.
- لا يرغب أغلب المستجوبين من الجمهور في التستر على الفارين من العدالة ويبدون استعداداً للإدلاء بالشهادة ، لكن صلة القرابة مع المتهم أو المذنب من العوامل التي تضعف القيام بهذين الواجبين.

الدراسة الثالثة :

(مسألة العلاقة بين الشرطة والجمهور – محمد خليفة المعلا – 1999م)

تمثلت أهداف الدراسة في الآتي :

1- التعرف إلى مدى تفهم الجمهور لطبيعة العمل الشرطي.

2- التعرف إلى مدى وجود قصور وسلبيات في العمل الشرطي.

ولقد استندت هذه الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي بالعينة وتم التوصل إلى النتائج التالية :

- أوضحت النتائج أن أكثر من 80% من أفراد الجمهور راضون عن الخدمات التي تقدمها الشرطة في حين نفى ذلك 19% فقط.
- أسفرت النتائج عن أن 83.3 % من أفراد الجمهور يتفهمون العمل الشرطي وطبيعته في حين أفاد بعكس ذلك 16.7 %.
- كشفت النتائج عن إفادة 46% من أفراد الجمهور بوجود قصور وسلبيات في العمل الشرطي ومن أبرز هذه السلبيات طول وتعقيد الإجراءات وكثرة الأوراق المطلوبة في المعاملات وضعف تأهيل أغلب أفراد الشرطة وتفشي الوساطة في التعامل.

الدراسة الرابعة:

[نطاق المسئولية لدى الفرد المسلم في حفظ الأمن العام .عناد العتيبي. 1999م]

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مسئولية الفرد المسلم في حفظ الأمن العام من خلال النصوص الشرعية والدراسات الفقهية مع بيان واجب الفرد المسلم في حفظ الأمن بالمجتمع.

واتبع الباحث في الدراسة منهجاً علمياً يقوم على أساس الاستقراء والتحليل وذلك بالرجوع إلى القرآن الكريم والسُنة النبوية الشريفة ، واعتبارهما أصلين للأحكام التي يتضمنها البحث ، كذلك الرجوع إلى النصوص الفقهية في بعض كتب الفقه والاستعانة ببعض الدراسات المعاصرة التي تناولت الموضوع.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة من أبرزها :

- إن الإسلام حث على القيام بهذه المسئولية خير قيام لأن مسئولية حفظ الأمن والقيام بها تؤدي إلى رفع الضرر.
- إدراك أهمية هذه المسئولية من قبل المسئولين في الجهات الأمنية والعمل على تنميتها لدى الأفراد حتى تتضافر الجهود في حفظ الأمن العام.
- تنمية الشعور بالقيام بهذه المسئولية من خلال الخطب الدينية في أيام الجُمع والمناسبات الرسمية ، والتوعية بضرورة مباشرة الفرد المسلم لمسئولية حفظ الأمن.

الفصل الثاني

واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة في مجتمع الدراسة " إمارة الشارقة "

أ- الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة - خلفية تاريخية :

لقد أُنشئت وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ استقلال البلاد والواقع أنه منذ ذلك التاريخ تعمل الوزارة على تدعيم الأمن وتطوير خدماته لتحقيق الطمأنينة والأمان لكل إنسان من خلال مسايرة التقدم العلمي لكشف الجناة ومكافحة الجريمة والتوصل إلى مرتكبيها بالأسلوب العلمي.

في إطار هذا التصور قامت الوزارة باستحداث إدارات جديدة كإدارة شئون العمليات وطورت شبكة الاتصالات اللاسلكية التي تربط كافة مراكز الأمن ودعمت وحدة خفر السواحل بالرجال المدربين والزوارق الحديثة للعمل على وقف التسلل والتهريب.

وعملاً بمبدأ الخبرة والاستفادة بالعلم الحديث والأخذ بالنظريات الجديدة في علم الإجرام والأساليب المتطورة في مكافحة الجريمة وملاحقة مرتكبيها ، أنشأت وزارة الداخلية مدرسة للشرطة لإعداد الأفراد وصف الضباط. وقد انتدب للمدرسة أفضل الكفاءات والخبرات من معلمين وضباط وتهدف المدرسة إلى إعداد الشرطي المثقف المدرب على أحدث أساليب مكافحة الجريمة.

والواقع أن هذه المدرسة كانت بمثابة النواة لتأسيس كلية الشرطة التي يلتحق بها خريجو الثانوية العامة ويتخرج الطالب وقد نال شهادة الحقوق بالإضافة إلى التدريبات العسكرية. وقد استفادت الكلية في هذا الصدد بخبرات الاساتذة المتخصصين في العلوم القانونية والشرطية من كافة الدول العربية فضلاً عن ذلك فقد تم إرسال خريجيها إلى مختلف دول العالم للاطلاع على التجارب الأمنية المختلفة.

وفي إطار تطوير العمل الأمني تم إنشاء مدرسة اللاسلكي عام 1970م والتي ضمت نخبة من أبناء الإمارات الذين تولوا الإشراف على شبكة اللاسلكي. وفي نفس العام تقريبا باشر فرع التحقيقات الجنائية نشاطه ومهامه

وأعدت الخطة للبدء في إنشاء المختبر الجنائي ، كما تم أيضـا افتتـاح قسـم المرور حيث قام بإعداد سجل لكل مركبة ومنح التراخيص الخاصة بالقيادة.

هذه كانت الخطوات الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة لبداية وثبـة كبرى في تطوير أجهزة الشرطة ومؤسساتها بها التي تنوعت وتعددت وأخذت بالأسلوب العلمي الحديث وسايرت الدول المتقدمة في ميدان استخدام العلم فـي الكشف عن الجرائم والتوصل إلى فاعليها للحد من انتشارها.

أيضاً من الإنجازات الهامة التي قامت بها وزارة الداخليـة إنشـاء دائـرة الشرطة والجنسية التي قامت بتحديد نسـب مـن يطلـب الجنسـية وتـدقيق الجوازات. ومن ناحية أخرى استعانت المطارات بأجهزة الكمبيـوتر لتخـزين المعلومات والبيانات الخاصة بالقادمين والمغادرين من البلاد وكذلك المطلوبين والممنوعين من السفر.

كذلك تم إنشاء المديرية العامة للدفاع المدني لتمثل أحد الأجهزة الرئيسـية التي تمارس صلاحياتها وتتولى مسئولياتها أثناء الغارات والكوارث فضلاً عن تلبية متطلبات الحماية لكل منشأة اقتصادية أو أمنية.

وفي إطار تطوير جهاز الشرطة لم يقتصر الأمر على تعيين الرجال فـي هذا الجهاز ، بل شمل أيضا النساء والفتيات باعتبارهن نصف المجتمع. وقـد تولى معهد الشرطة هذه المهمة وقام بتدريب الفتيات منذ عـام 1977م ممـن يردن العمل في هذا المجال وأعد لهن دورات تدريبية يتلقين فيها محاضـرات

عسكرية شرطية ودينية وثقافية في مجال تخصصهن بالإضافة إلى التدريب على استعمال الأسلحة والتمارين الرياضية. وفي أول الأمر لقي تعليم النساء في الشرطة معارضة ، لكن بعد فترة سرعان ما أثبتت الشرطة النسائية فاعليتها ودورها في خدمة الأمن أسوة بالرجال. وتمارس ضابطات الشرطة أعمالهن في إدارة المطار وفي تراخيص المرور وفي السجون وفي أقسام التحقيقات وتعتبر هذه الأماكن مناسبة إلى حد كبير لطبيعة عمل المرأة.

لكن مما تجدر الإشارة إليه أن وزارة الداخلية قد قامت بجهود كبيرة ومستمرة لوضع الأسس والخطط المدروسة لوحدة الشرطة وذلك من خلال توحيد القوانين واللوائح والإجراءات والنظم المعمول بها وتعديلها لتتلاءم مع مسيرة الوحدة السياسية التي لا تتحقق دون توحيد أجهزة الأمن في جهاز واحد له صلاحيات أشمل على مستوى الدولة. وفي هذا الصدد يمكن القول إن أجهزة الشرطة بكافة الإمارات قد سارعت إلى تحقيق ذلك الهدف وقامت بدمج أجهزتها بعضها مع بعض ، وجاء توحيد ودمج أجهزة الشرطة والأمن ليشكل دفعة قوية في كل إدارة كذلك توحدت هيئات الحدود وحراس المنافذ البرية والبحرية والجوية لتزداد فاعليتها في مراقبة الوافدين وحراسة الحدود من حوادث التسلل والتهريب ومحاولة دخول البلاد بطريق غير مشروعة بالإضافة إلى كل هذا توضع باستمرار خطط لإجراء مسح كامل لاحتياجات الشرطة والمرافق المختلفة في الإمارات في مجال إعداد القوة البشرية وتوفير الأجهزة المطلوبة لإدارات الوزارة ومؤسساتها الأمنية والشرطية حتى يمكن تأدية جميع متطلبات الأمن بعد الزيادة المطردة للسكان والتوسع العمراني الذي نشأ عن التطور والنمو الاقتصادي الذي تشهده كافة مرافق الدولة. [33]

ب - الدراسة الميدانية :

أولاً : عينة الدراسة — كيفية اختيارها وخصائصها :

اختيار العينة :

لقد أجريت الدراسة الراهنة على عينة من الجمهور بهدف التعرف على اتجاهاتهم نحو أداء الشرطة في إمارة الشارقة ، ومن ثم رصد واقع وطبيعة العلاقة بين الجمهور والشرطة.

ولقد بلغ حجم العينة مائة شخص من المترددين على معرض الشارقة للكتاب وكذلك المترددين على إدارة المرور بالشارقة، وفي نفس الوقت تم اختيار هذه العينة بالأسلوب العشوائي البسيط من خلال توزيع الاستمارات على هؤلاء الأشخاص المترددين على معرض الكتاب وإدارة المرور والذين أبدوا رغبة في التعاون وطرح اتجاهاتهم حول واقع العلاقة بينهم وبين الشرطة بإمارة الشارقة.

خصائص العينة :

يمكن التعرف إلى خصائص عينة الدراسة من خلال العناصر الآتية :

(السن – النوع – الجنسية – الحالة الاجتماعية – الحالة التعليمية – الحالة المهنية).

1. توزيع مفردات العينة حسب السن :

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن (32%) من مفردات العينة تقع في الفئة العمرية من (25 – 30) سنة، وقد حازت فئة العمر من (30 – 35)

سنة على المرتبة الثانية بنسبة (18%)، يلي ذلك فئة العمر أقل من (25) سـنة بنسبة (16%)، ثم فئة العمر من (40 – 45) سنة بنسبة (13%)، أما من يقـع في الفئة العمرية من (50 – 55) سنة فقد بلغت نسبتهم (5%)، وأخيراً يـأتي من يقع في الفئة العمرية من (45 – 50) سنة وأكثر من (60) سـنة بنسـبة (4%) و (2%) وذلك على التوالي.

2. توزيع مفردات العينة حسب النوع :

تكشف البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن (88%) من مفردات العينة ذكور، في حين بلغت نسبة الإناث (12%) فقط.

3. توزيع مفردات العينة حسب الجنسية :

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن (40%) من المبحوثين ينتمـون إلـى الجنسية الإماراتية، يلي ذلك الجنسية الأردنيـة بنسـبة (14%) ثـم الجنسـية المصرية بنسبة (13%)، أما الجنسية القطرية والفلسطينية فقد تساوت النسـبة بينهما حيث بلغت (8%) لكل منهما، بينما تـأتي الجنسـية السـودانية بنسـبة (5%)والجنسية اليمنية بنسبة (4%)، وأخيراً تأتي الجنسية البحرينية واللبنانيـة والجزائرية والعراقية بنسب صغيرة متفاوتة تتراوح ما بين (2%) و(1%) فقط.

4. توزيع مفردات العينة حسب الحالة الزواجية :

تكشف البيانات الرقمية لهذا التوزيـع عـن أن (60%) مـن المبحـوثين متزوجون، في حين بلغت نسبة من لم يسبق له الزواج (37%)، أما المطلقون فقد بلغت نسبتم (3%) فقط.

5. توزيع مفردات العينة حسب الحالة التعليمية :

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن (52%) من المبحـوثين كـان مستوى تعليمهم جامعي، يأتي بعد ذلك من لم يتعد مسـتوى تعليمـه المرحلـة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة (33%)، ثم يأتي من هم في مستوى تعليمي فـوق الجامعي بنسبة (13%)، بينما من توقف تعليمه منهم عند المرحلـة الإعداديـة بلغت نسبتهم (2%)، وأخيراً جاءت فئة الأميين وفئة التعليم الابتـدائي بنسـبة متساوية حيث بلغت (1%) لكل منهما.

6. توزيع مفردات العينة حسب الحالة المهنية :

يشير التحليل الكمي لهذا التوزيع إلى أن (82%) من المبحوثين موظفون، يأتي بعد ذلك بنسبة متساوية فئة التجار والمهنيين بنسبة (4%) لكـل منهمـا ، وأخيراً جاءت فئات أخرى متنوعة بنسبة (10%).

ثانياً : بيانات خاصة بمدى تعاون الجمهور مع شرطة الشارقة :

حدد الباحث مجموعة من الأبعاد للتعرف على مدى تعاون الجمهور مـع الشرطة تتمثل في الآتي :

أ. التعرف على مدى تعاون أفراد الجمهور مع الشرطة وأوجه هذا التعاون.

ب. التعرف على مدى استعداد الجمهور للتعاون حـال وقـوع الحـوادث المرورية وصور هذا التعاون.

ج. التعرف على مدى استعداد بعض أفراد الجمهور لمساعدة الشرطة في القبض على أحد المتهمين من الأقارب والمعارف.

د. التعرف على مدى تعاون أفراد الجمهور مع الشرطة من خلال عدم جعل أنفسهم في وضع ضحايا للجريمة.

7. توزيع مفردات العينة حسب مدى تعاونهم مع الشرطة :

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن (46%) من المبحوثين قد أوضحوا أنهم قد سبق لهم أن تعاونوا مع الشرطة، في حين نفى ذلك (54%).

8. توزيع مفردات العينة حسب صور هذا التعاون من جانب الجمهور مع الشرطة :

تكشف البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن (53%)من المبحوثين الذين أوضحوا أنه قد سبق تعاونهم مع الشرطة قد أفادوا بأن هذا التعاون قد تمثل في إبلاغهم الشرطة عن جريمة أو حادث مروري أو اعتداء وقع على أحد الأشخاص، في حين جاء بنسبة متساوية من أشار منهم إلى أن هذا التعاون تمثل في التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقاً للعدالة أو التعاون مع الشرطة في ضبط أحد المجرمين وذلك بنسبة (7.4%) لكل منهما، وأخيراً أوضح (31.5%) منهم بأن هذا التعاون تحقق من خلال صور أخرى متعددة ومتنوعة تعكس صور التعاون السالفة مجتمعة.

9. توزيع مفردات العينة حسب رد فعلهم تجاه مشاهدتهم سيارة ترتكب حادثاً مرورياً أو مخالفة:

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن (68%) من المبحوثين أفادوا بأنهم حال مشاهدتهم سيارة ترتكب حادثاً مرورياً أو مخالفة سيقومون بالإبلاغ

عن رقمها فوراً، في حين أشار (23%) منهم بأنهم سيتجاهلون الموقف تجنباً للمساءلة، بينما ذكر (2%) منهم فقط بأنهم سيقومون بمطاردة هذه السيارة، وأخيراً أوضح (7%) منهم بأن هناك أكثر من رد فعل مثل الإبلاغ عن رقم السيارة وفي نفس الوقت مطاردتها.

10. توزيع مفردات العينة حسب رد فعلهم حال قيام الشرطة بالبحث عن أحد أقاربهم :

يكشف التحليل الكمي لهذا التوزيع عن أن (63%) من المبحوثين قد أفادوا بأنه حال قيام الشرطة بالبحث عن أحد أقاربهم سيقومون بمساعدة الشرطة في الوصول إليه، في حين أشار (28%) منهم بأنهم سوف يلتزمون الصمت ، بينما أوضح (2%) منهم بأنهم سيقومون بمساعدة هذا الشخص القريب على الاختفاء حتى لا تقبض عليه الشرطة.

11. توزيع مفردات العينة حسب مدى نسيانهم إغلاق أبواب ونوافذ المنزل :

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن (51%) من المبحوثين قد أفادوا بنسيانهم غلق أبواب ونوافذ المنزل في معظم الأحيان، في حين نفى ذلك (49%) منهم. والواقع أن نسيان أكثر من نصف المبحوثين غلق الأبواب والنوافذ من شأنه أن يجعل منهم ضحايا للجريمة وبالتالي يعكس عدم تعاونهم مع الشرطة.

ثالثاً : بيانات خاصة بمدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها شرطة الشارقة :

حدد الباحث مجموعة من الأبعاد للتعرف على مدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الشرطة تتمثل في الآتي :

أ. التعرف على مدى طلب أفراد الجمهور المساعدة من رجل الشرطة ودرجة الرضا عن هذه المساعدة.

ب. التعرف على مدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الشرطة له وأسباب رضاه.

ج. التعرف على رأي الجمهور في مدى وجود قصور أو سلبيات في العمل الشرطي وأسباب هذا القصور.

12. توزيع مفردات العينة حسب مدى طلبهم مساعدة رجل الشرطة لهم:

تكشف البيانات الرقمية لهذا التوزيع عن أن (56%) من المبحوثين قد أفادوا بأنهم قد سبق لهم طلب المساعدة من رجل الشرطة في حين نفى ذلك (44%) منهم.

13. توزيع مفردات العينة حسب درجة الرضا عن هذه المساعدة :

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن (36%) من المبحوثين الذين أفادوا برضاهم عن مساعدة رجل الشرطة لهم قد أوضحوا أنهم راضون عن هذه المساعدة إلى حد ما، في حين ذكر (28%) منهم بأنهم راضون تماماً عن هذه المساعدة، بينما أشار (12.3%) بأنهم راضون عن هذه المساعدة، وأخيراً يبين (22.8%) منهم بأنهم غير راضين عن هذه المساعدة.

14. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مدى جودة الخـدمات التـي تقدمها الشرطة لهم :

تبين البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن (58%) من المبحوثين أفادوا بجـودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم، في حين نفى ذلك (42%) منهم.

15. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في أسباب جودة الخدمات التـي تقدمها الشرطة لهم :

تكشف البيانات الرقمية لهذا التوزيع عن إفادة (46.4%) من المبحوثين الـذين أوضحوا جودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم أن السبب في ذلك هو الإحساس العام بالأمن والأمان، في حين ذكر (23.8%) منهم بأن السبب في جودة الخدمـة يتمثل في الطابع الإنساني في تعامل الشرطة، بينما أشار (22.6%) منهم أن جودة الخدمة التي تقدمها الشرطة تعزى إلى الإنجاز السريع في المعـاملات، وأخيـراً أوضح (7.1%) أسبابا أخرى لجودة الخدمة التي تقدمها الشرطة للجمهور.

16. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مدى وجود قصور أو سلبيات في العمل الشرطي :

يكشف التوزيع الكمي لهذا التوزيع عن إفادة (54%) من المبحوثين بوجود قصور وسلبيات في العمل الشرطي، في حين نفى ذلك (46%) منهم.

17. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في أسباب القصور فـي العمـل الشرطي :

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى إفـادة (36.3%) مـن المبحـوثين الذين أوضحوا وجود قصور في العمل الشرطي أن السبب في ذلك يعزى إلى

البطء والتعقيد في إنجاز المعاملات، في حين ذكر (29%) منهم أن القصور في العمل الشرطي يرجع إلى أن بعض رجال الشرطة يسيئون معاملة الجمهور، بينما يرى (19.4%) أن مرجع هذا القصور هو الوساطة ووجود مجاملات في إنجاز المعاملات، وأخيراً أشار (15.1%) أسباب أخرى للقصور والسلبيات في العمل الشرطي.

رابعاً : بيانات خاصة بانطباع أو اتجاه الجمهور نحو رجل الشرطة في إمارة الشارقة :

حدد الباحث مجموعة من الأبعاد للتعرف على اتجاه أو انطباع الجمهور نحو رجل الشرطة تتمثل في الآتي :

1. التعرف على رأي الجمهور في مدى توفر المهارات اللازمة للعمل والتعامل في رجل الشرطة.
2. التعرف على مدى إحساس الجمهور بالخوف من رجل الشرطة.
3. التعرف على رأي أفراد الجمهور في مظهر رجل الشرطة.
4. التعرف على رأي أفراد الجمهور في قدرة رجل الشرطة على التواصل معهم وعدم تمييزه في المعاملة بينهم حسب الجنسية أو ارتكابه أية سلوكيات سيئة نحوهم.

18. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مدى توفر المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة أثناء تعاملهم مع الجمهور :

تبين البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن (51%) من المبحوثين فد أوضحوا أن المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة في عملهم وتعاملهم مع

الجمهور متوفرة إلى حد ما، في حين أشار (36%) منهم بأن هـذه المهـارات متوفرة إلى حد كبير، وأخيراً أشار (13%) أن أغلب رجـال الشـرطة لـيس لديهم إلمام بهذه المهارات.

19. توزيع مفردات العينة حسب مدى إحساسهم بـالخوف مـن رجـل الشرطة :

يكشف التحليل الكمي لهذا التوزيع أن (68%) من المبحوثين قد أوضـحوا أنه ليس لديهم إحساس بالخوف من رجل الشرطة، في حين أفاد (29%) منهم أن لديهم إحساس بالخوف من رجل الشرطة إلى حد ما، بينمـا أشـار (3%) منهم أن لديهم إحساس بالخوف من رجل الشرطة إلى حد كبير.

20. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مظهر وملابس رجل الشرطة:

تكشف البيانات الرقمية لهذا التوزيع عن أن (47%) من المبحـوثين قـد أوضحوا أن ملابس ومظهر رجل الشرطة لائق إلى حد ما، فـي حـين أفـاد (33%)أن مظهر رجل الشرطة لائق إلى حد كبير، بينما أشار (20%) مـنهم أن مظهر رجل الشرطة غير لائق.

21. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مدى صـعوبة التعامـل مـع بعض رجال الشرطة بسبب اللغة أو اللهجة :

تشير البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى إفادة (85%) من المبحوثين أنهم لا يجدون أية صعوبة في التعامل مع بعض رجال الشرطة بسبب اللغة أو اللهجة،

في حين أشار (15%) فقط أنهم يجدون صعوبة في التعامل مع بعض رجال الشرطة بسبب اللغة أو اللهجة.

22. توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مدى قيام بعض رجال الشرطة بمحاباة أو مجاملة بعض أفراد الجمهور حسب الجنسية :

تبين البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن (58%) من المبحوثين قد أوضحوا عدم قيام رجال الشرطة بمحاباة أو مجاملة بعض أفراد الجمهور حسب الجنسية، في حين أشار (42%) منهم أن هناك محاباة من جانب بعض رجال الشرطة للجمهور حسب الجنسية.

23. توزيع مفردات العينة حسب مدى مشاهدتهم أو تعرضهم لمعاملة سيئة من رجل الشرطة في يوم ما :

تكشف البيانات الرقمية لهذا التوزيع عن إفادة (65%) من المبحوثين أنهم لم يشاهدوا ولم يتعرضوا لأية معاملة سيئة من قبل رجل الشرطة في يوم ما، في حين أشار (35%) أنهم شاهدوا أو تعرضوا لممارسات سيئة من جانب رجل الشرطة في يوم ما.

الاستنتاجات

انتهت الدراسة الراهنة إلى جملة من النتائج تتمثل في الآتي :

أ. **نتائج تتعلق بمدى تعاون الجمهور مع الشرطة :**

- أوضحت النتائج أن (46%) من المبحوثين قد أفادوا أنه قد سبق لهم التعاون مع الشرطة وأن هذا التعاون قد تحقق من خلال صور عديدة منها إبلاغهم عن جريمة أو حادث مروري أو اعتداء وقع على أحد الأشخاص، وكذلك التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقاً للعدالة أو التعاون مع الشرطة في ضبط أحد المجرمين.

- أوضحت النتائج تجاوب (68%) من المبحوثين حال مشاهدتهم سيارة ترتكب حادثاً مرورياً أو مخالفة ويتمثل هذا التجاوب في الإبلاغ عن رقمها فوراً، كذلك أشار (9%) منهم أيضاً أن تجاوبهم سيتخذ أكثر من رد فعل يتمثل في الإبلاغ عن رقم السيارة وفي نفس الوقت مطاردتها. في مقابل ذلك أجاب (23%) من المبحوثين بأنهم سيتجاهلون ذلك الموقف تجنباً للمساءلة.

- أسفرت النتائج عن أن (63%) من المبحوثين قد أفادوا بأنه حال قيام الشرطة بالبحث عن أحد أقاربهم سيقومون بمساعدة الشرطة في الوصول إليه، على أنه في مقابل ذلك أشار (28%) منهم بأنهم سيلتزمون الصمت.

- أوضحت النتائج سلبية أكثر من (50%) من المبحوثين في التعاون مع الشرطة والمتمثلة في نسيانهم غلق أبواب ونوافذ المنزل في معظم الأحيان، ولاشك أن ذلك السلوك يمكن أن يجعلهم ضحايا للجريمة وبالتالي يلقي بعبء على جهاز الشرطة.

ب. نتائج تتعلق بمدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الشرطة :

- بينت النتائج أن هناك (56%) من المبحوثين قد أفادوا بأنه قد سبق لهم طلب المساعدة من رجل الشرطة وأن أغلبهم راضون عن هذه المساعدة وأسلوب تقديمها.

- كشفت النتائج أن (58%) من المبحوثين قد أفادوا بجودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم وأرجعوا ذلك لعدة اعتبارات منها الإحساس العام بالأمن والأمان والطابع الإنساني في تعامل الشرطة، أضف إلى ذلك الإنجاز السريع في المعاملات.

- أسفرت النتائج عن إفادة (54%) من المبحوثين بوجود سلبيات وقصور في العمل الشرطي وعزوا ذلك إلى البطء والتعقيد في إنجاز المعاملات في بعض الأحيان أو الوساطة في أحيان أخرى أو إساءة المعاملة لهم في رأي البعض الآخر.

ج- نتائج تتعلق بانطباع أو اتجاه الجمهور نحو رجل الشرطة :

- أوضحت النتائج إفادة أكثر من (80%) من المبحوثين بتوفر المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة في عملهم وتعاملهم مع الجمهور.

- كشفت النتائج أن أكثر من (70%) من المبحوثين ليس لديهم إحساس بالخوف من رجل الشرطة.

- بينت النتائج أن ما يقرب من (80%) من المبحوثين قد أوضحوا أن ملابس ومظهر رجل الشرطة لائق ويتحقق فيه الشروط الواجب توافرها، في حين تحفظ على ذلك (20%) منهم.

- أوضحت النتائج أن (85%) من المبحوثين لا يجدون أية صعوبة في التعامل مع رجال الشرطة بسبب اللغة أو اللهجة، في حين أجاب بعكس ذلك (15%) فقط.

- أسفرت النتائج عن عدم قيام رجال الشرطة بمحاباة أو مجاملة بعض أفراد الجمهور حسب الجنسية وذلك في رأي (58%) من المبحوثين، في حين أجاب بعكس ذلك (42%) منهم.

- وأخيراً بينت النتائج إفادة (65%) من المبحوثين بأنهم لم يشاهدوا ولم يتعرضوا لأية معاملة سيئة من رجل الشرطة في يوم ما.

التوصيات

1. إشراك الجمهور مباشرة في القيام ببعض المهام الشرطية من خلال ما يعرف بنظام التجريب الاجتماعي في مجالات عمل الشرطة المختلفة والذي يتخذ صوراً عديدة منها إنشاء قوة أمنية تضم في تشكيلها رجال من الشرطة، وبعضاً من المتطوعين لقضاء عدة أسابيع في خدمة الشرطة بهدف إشعار المواطنين بأنهم جزء من نظام حفظ الأمن في مجتمعهم وأن الأمن مسئولية الجميع.

2. إعادة الاعتبار إلى بعض التقاليد الأصيلة والمتجذرة في الحضارة العربية والإسلامية مثل المجالس القبلية ومجالس الأحياء التي تعمل بالتكامل مع الأجهزة الشرطية مما يكون له أطيب الأثر في تعميق الروابط بينهم ومن ثم تحقيق الأمن والاستقرار.

3. اندماج الشرطة بشكل أكبر في كافة الأنشطة الوقائية ذات الطابع الاجتماعي كقيام بعض رجال الشرطة بالمشاركة في إلقاء بعض الدروس على التلاميذ في آداب وقواعد المرور وشئون البيئة وإجراءات الوقاية من الأخطار وأيضاً المشاركة في المناسبات الرياضية وإدارة نوادي الشباب.
4. تطوير نظم وأساليب إنجاز المعاملات في الأجهزة الشرطية واستخدام أحدث التقنيات المناسبة في هذا الصدد.

5. اختيار رجل الشرطة المناسب في مواقع التعامل مع الجمهور والعمل على تأهيله من خلال البرامج والدورات الأمنية المتخصصة والعمل على تزويده بأحدث قواعد البيانات الأمنية باستمرار.

6. بث ونشر برامج توعوية في وسائل الإعلام بهدف تحقيق ما يلي :

- تعميم المعرفة لدى الجمهور بمخاطر الجريمة والانحرافات وأساليب الوقاية منها ومكافحتها والضوابط القانونية والحكمة من الإجراءات الشرطية وتحقيقها للصالح العام.
- تصحيح الصورة الذهنية السلبية التي يحملها بعض أفراد الجمهور عن الشرطة وخلق وعي أمني في المجتمع.
- توعية المنتسبين لجهاز الشرطة بأهمية التعامل الودي مع الناس والتفاني بحق تدعيم الوجود الآمن لهم بصرف النظر عن جنسياتهم ودياناتهم ومراكزهم وانتماءاتهم.
- الإعلان عن أداء الشرطة الحسن وتضحيات رجالها ومواقفهم الإنسانية حيث أن ذلك سيساهم بدون شك في خلق رأي عام مؤيد للشرطة بشكل أكبر.

7. تضمين مناهج إعداد وتأهيل وتدريب العاملين بالشرطة أسس وأساليب التعامل الإيجابي مع الجمهور.

8. عقد لقاءات ومؤتمرات يلتقي فيها المسئولون بأجهزة الشرطة مع الجمهور بالإضافة إلى رجال الفكر والإعلام والدين، بحيث يتم من خلالها عرض أهم القضايا الأمنية التي تهم المجتمع وطرح أفضل التصورات بشأنها.

الهوامش

1. مصطفى النصراوي، قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992، ص ص 13- 14.
2. سعود محمد موسى، حدود دور الشرطة في تدعيم حق الأفراد في الوجود الآمن، مجلة كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن يوليو 2001، القاهرة، ص 243.
3. ممدوح عبدالحميد، الفكر الشرطي العربي، الجزء الأول، سلسلة الإصدارات الخاصة العدد (105)، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 13 – 17.
4. معجب معدي العتيبي، الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، المكتب العربي للإعلام الأمني، الرياض، بدون سنة نشر، ص 3.
5. مدحت صالح المراسي، الهياكل التنظيمية، دراسة تطبيقية على وزارة الداخلية، الطوبجي للتصوير العلمي، القاهرة، 1993، ص ص 121 – 124.
6. لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجامعات والقيادة، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص ص 120 – 121.
7. أحمد عبدالعزيز النجار، استراتيجيات تطوير الفاعلية الاجتماعية للمؤسسة الشرطية، مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية، أبوظبي، 1994، ص ص 11 – 14.
8. شادن إبراهيم محمد، المتغيرات المؤثرة على صورة جهاز الشرطة، دورية الفكر الشرطي، العدد (51)، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص 51 – 52.
9. محمد الأمين البشري، الشرطة المجتمعية، مفهومها وتطبيقاتها، مركز البحوث والدراسات الشرطية بوزارة الداخلية، بدولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 2003، ص 21.
10. عبدالكريم عبدالله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص ص 24 – 25.
11. المرجع السابق، ص ص 26 – 28.

12. محمد الأمين البشري، الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص 24.
13. المرجع السابق، ص 23.
14. ممدوح عبدالحميد، الفكر الشرطي العربي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 22.
15. محمد الأمين البشري، الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص 23.
16. ممدوح عبدالحميد، استراتيجيات ونظريات العمل الشرطي، استراتيجية النقاط السبع نموذجاً، دورية الفكر الشرطي، العدد (55)، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص ص 23 - 29.
17. أحمد عبدالعزيز النجار، استراتيجيات تطوير الفاعلية الاجتماعية للمؤسسة الشرطية، مرجع سابق، ص ص 11 – 12.
18. محمد خليفة المعلا، مسألة العلاقة بين الشرطة والجمهور، بدولة العربية المتحدة، الإصدار رقم (56)، مركز بحوث شرطة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص ص 5 – 11.
19. شادن إبراهيم محمد، المتغيرات المؤثرة على صورة جهاز الشرطة، مرجع سابق، ص 62.
20. عبدالكريم عبدالله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، مرجع سابق، ص ص 46 – 47.
21. شادن إبراهيم محمد، المتغيرات المؤثرة على صورة جهاز الشرطة، مرجع سابق، ص 68.
22. محمد خليفة المعلا، مسألة العلاقة بين الشرطة والجمهور، مرجع سابق، ص 13.
23. عبدالكريم عبدالله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، مرجع سابق، ص 46.
24. شادن إبراهيم محمد، مرجع سابق، ص ص 61 – 62.
25. عبدالكريم عبدالله الحربي، مرجع سابق، ص ص 46 – 47.
26. محمد العطار، علاقة الشرطة بالمجتمع، دورية الفكر الشرطي، العدد (13)، مركز بحوث شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1995م، ص ص 83 - 84.
27. القرار الوزاري رقم (654) لسنة 205م بشأن وثيقة قواعد السلوك والأخلاقيات الشرطية لمنتسبي وزارة الداخلية.

28.سعود محمد موسى، حدود دور الشرطة في تدعيم حق الأفراد في الوجود الآمن، مرجع سابق، ص ص 249 – 253.

29.المرجع السابق، ص ص 249 – 253.

30.المرجع السابق، ص ص 262 – 264.

31.محمد خليفة المعلا، مسألة العلاقة بين الشرطة والجمهور، مرجع سابق، ص ص 8 – 9.

32.محمد الأمين البشري، الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص ص 77 – 79.

33.محمد الحسيني عبدالعزيز، الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص ص 29 – 50.

34.فهد عبدالله المنصور، الخصائص الاجتماعية والعوامل الإجرائية المؤثرة على موقف الجمهور من الإبلاغ عن الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1989م.

35.عناد نجر العتيبي، نطاق مسئولية الفرد المسلم في حفظ الأمن العام، رسالة ماجيستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990م.

ملحق رقم (1)

استمارة البحث الميداني
حول واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة
في إمارة الشارقة

أولاً: بيانات أولية:

[1] السن :

- 25
25- 30
30- 35
35- 40
40- 45
45- 50
50- 55
60 +

[2] النوع :

أ- ذكر ☐ ب- أنثى ☐

[3] الجنسية:

....

....

[4] الحالة الاجتماعية:

أ- لم يسبق له الزواج ☐ **ب- متزوج** ☐

ج- مطلق ☐ **د- أرمل** ☐

[5] الحالة التعليمية:

أ- أمي

ب- يقرأ ويكتب

ج- تعليم ابتدائي

د- تعليم إعدادي

هـ- تعليم ثانوي

و- تعليم جامعي

ز- تعليم فوق الجامعي

[6] الحالة المهنية:

أ- موظف

ب- عامل

ج- حرفي

د- تاجر

هـ- مهني " طبيب ، مهندس ، محاسب ..

و- أخرى

ثانيا : بيانات خاصة بمدى تعاون الجمهور مع الشرطة:

[7] هل سبق أن تعاونت مع الشرطة ؟

أ- نعم ☐　　　　　　ب- لا ☐

[8] إذا كانت الإجابة بـ "نعم" هل تحقق تعاونك مع رجال الشرطة من خلال :

أ- إبلاغك الشرطة عن جريمة أو اعتداء وقع على أحد.

ب- تطوعك للإدلاء بشهادة للشرطة تحقيقاً للعدالة.

هـ- تعاونت مع الشرطة في ضبط أحد المجرمين.

د- أخرى تذكر.

[9] إذا شاهدت سيارة ترتكب حادثاً مرورياً أو مخالفة مرورية فـ "هل"

أ- تقوم بالإبلاغ عن رقمها.

ب- تقوم بمطاردتها.

ج- تتجاهل الموقف حتى لا تضع نفسك محل مساءلة.

د- أخرى تذكر.

[10] إذا كانت الشرطة تبحث عن أحد أقاربك فـ "هل"

أ- تساعد الشرطة في الوصول إليه.

ب- تلتزم الصمت.

ج- تحاول مساعدته على الاختفاء.

د- أخرى تذكر.

[11] هل تنسى غلق أبواب ونوافذ منزلك أحياناً ؟

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

ثالثاً: بيانات خاصة بمدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها الشرطة:

[12] هل لجأت في يوم ما إلى طلب مساعدة من رجل الشرطة.

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

[13] إذا كانت الإجابة بـ "نعم" حدد درجة رضاك عن هذه المساعدة.

أ- راض تماماً ☐ ب- راض ☐ ج- راض إلى حد ما ☐

[14] هل تقدم الشرطة خدماتها للجمهور في المجالات المختلفة بشكل جيد في رأيك ؟

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

[15] إذا كانت الإجابة بـ "نعم" هل هذا راجع إلى :

أ- الإنجاز السريع في المعاملات.

ب- الطابع الإنساني في تعامل الشرطة.

ج- الإحساس العام بالأمن والأمان.

د- أخرى تذكر.

[16] هل هناك قصور وسلبيات في العمل الشرطي في رأيك.

أ- نعم ☐ **ب- لا** ☐

[17] إذا كانت الإجابة بـ "نعم" هل السبب في ذلك :

أ- البطء والتعقيد في إنجاز المعاملات.

ب-بعض رجال الشرطة يسيئون معاملة الجمهور.

ج- الوساطة في إنجاز المعاملات.

د- أخرى تذكر.

رابعاً: بيانات خاصة بانطباع أو اتجاه الجمهور نحو رجل الشرطة:

[18] هل في رأيك أغلب رجال الشرطة تتوفر لديهم المهارات اللازمة للعمل والتعامل مع الجمهور؟

☐أ- إلى حد كبير ب- إلى حد ما ☐ ج- ليس لديهم إلمام بهذه المهارات ☐

[19] هل لديك إحساس بالخوف من رجل الشرطة ؟

أ- إلى حد كبير ☐ **ب- إلى حد ما** ☐ **ج- ليس لدي هذا الإحساس** ☐

[20] هل في رأيك مظهر وملابس رجل الشرطة ؟

أ- لائق إلى حد كبير ☐ ب- لائق إلى حد ما ☐ ج- غير لائق ☐

[21] هل تجد صعوبة في التعامل مع بعض رجال الشرطة بسبب اللغة أو اللهجة ؟

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

[22] هل في إنجاز بعض معاملاتك وجدت تمييزاً في المعاملة من بعض رجال الشرطة حسب الجنسية ؟

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

[23] هل شاهدت أو تعرضت في يوم ما لمعاملة سيئة من جانب رجل الشرطة .

أ- نعم ☐ ب- لا ☐

ملحق رقم (2)

جداول التفريغ المبدئي لاستجابات المبحوثين
حول واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة في إمارة الشارقة

أولاً : بيانات أولية :

جدول رقم (1)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
25 -	16	16.0
25-30	32	32.0
30-35	18	18.0
35-40	10	10.0
40-45	13	13.0
45-50	4	4.0
50-55	5	5.0
60 +	2	2.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (2)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب النوع

المتغيرات	التكرار	النسبة %
ذكر	88	88.0
أنثي	12	12.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (3)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الجنسية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
الكويت	2	2.0
الإمارات	40	40.0
اليمن	4	4.0
السودان	5	5.0
فلسطين	8	8.0
الأردن	14	14.0
مصر	13	13.0
قطر	8	8.0
البحرين	2	2.0
لبنان	2	2.0
الجزائر	1	1.0
العراق	1	1.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (4)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة الزواجية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
لم يسبق له الزواج	37	37.0
متزوج	60	60.0
مطلق	3	3.0
أرمل	-	-
المجموع	100	100.0

جدول رقم (5)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة التعليمية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
أمي	1	1.0
تعليم ابتدائي	1	1.0
تعليم إعدادي	2	2.0
تعليم ثانوي	33	33.0
تعليم جامعي	52	52.0
تعليم فوق جامعي	11	11.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (6)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة المهنية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
موظف	82	82.0
عامل	–	–
حرفي	–	–
تاجر	4	4.0
مهني (طبيب – مهندس – محاسب – ..)	4	4.0
أخري تذكر	10	10.0
المجموع	100	100.0

ثانيا: بيانات خاصة بمـدى تعاون الجمهور مع شرطة الشارقة

جدول رقم (7)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدي تعاونهم مع الشرطة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	46	46.0
لا	54	54.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (8)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب صور التعاون مع الشرطة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
إبلاغك الشرطة عن جريمة أو اعتداء وقع على أحد أو حادث مروري	29	53.7
تطوعك للإدلاء بشهادة للشرطة تحقيقاً للعدالة	4	7.4
تعاونك مع الشرطة في ضبط أحد المجرمين	4	7.4
أخرى تذكر	17	31.5
المجموع	54	100.0

جدول رقم (9)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رد فعلهم تجاه مشاهدة سيارة ترتكب حادث مروري أو مخالفة مرورية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
تقوم بالإبلاغ عن رقمها	68	68.00
تقوم بمطاردتها	2	2.00
تتجاهل الموقف حتى لا تضع نفسك محل مساءلة	23	23.00
أخرى تذكر	7	7.00
المجموع	100	100.00

جدول رقم (10)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب سلوكهم حال قيام الشرطة بالبحث عن أحد أقاربهم

المتغيرات	التكرار	النسبة %
تساعد الشرطة في الوصول إليه	63	63.0
تلتزم الصمت	28	28.0
تحاول مساعدته على الاختفاء	2	2.0
أخرى تذكر	7	7.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (11)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدي نسيانهم

إغلاق أبواب أو نوافذ المنزل

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	51	51.0
لا	49	49.0
المجموع	100	100.0

ثالثاً : بيانات خاصة بمدى رضا الجمهور عن الخدمات التي تقدمها شرطة الشارقة:

جدول رقم (12)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب

مدي طلبهم المساعدة من رجل الشرطة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	56	56.0
لا	44	44.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (13)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب درجة الرضا عن هذه المساعدة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
راض تماما	16	28.57
راض	7	12.50
راض إلي حد ما	21	37.50
غير راض	12	21.43
المجموع	56	100.00

جدول رقم (14)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في

مدى جودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	58	58.0
لا	42	42.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (15)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في

أسباب جودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم

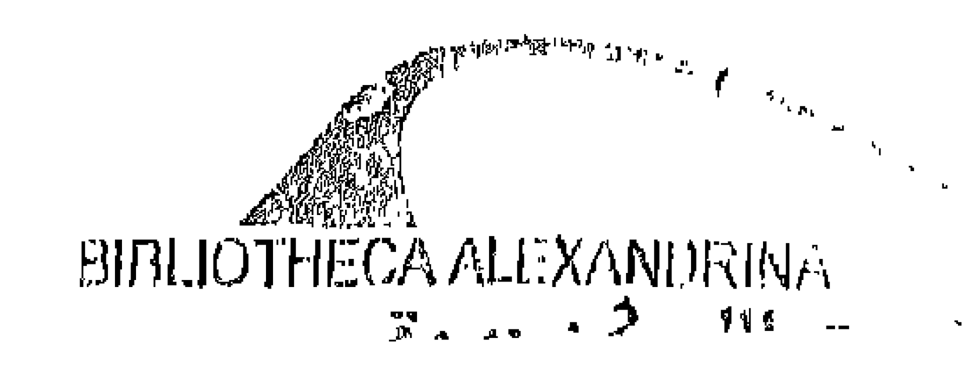
المتغيرات	التكرار	النسبة %
الإنجاز السريع في المعاملات	19	22.6
الطابع الإنساني في تعامل الشرطة	20	23.8
الإحساس العام بالأمن والأمان	39	46.4
أخرى تذكر	6	7.1
المجموع	84	100.0

جدول رقم (16)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في

مدى وجود قصور أو سلبيات في العمل الشرطي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	54	54.0
لا	46	46.0
المجموع	100	100.0



جدول رقم (17)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم

في أسباب القصور في العمل الشرطي

المتغيرات	التكرار	النسبة %
البطء والتعقيد في إنجاز المعاملات	34	36.6
الوساطة في إنجاز المعاملات	18	19.4
بعض رجال الشرطة يسيئون معاملة الجمهور	27	29.0
أخرى تذكر	14	15.1
المجموع	93	100.0

رابعاً: بيانات خاصة بانطباع أو اتجاه الجمهور نحو رجل الشرطة في إمارة الشارقة

جدول رقم (18)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدى توافر المهارات اللازمة

لدي أغلب رجال الشرطة في العمل والتعامل مع الجمهور

المتغيرات	التكرار	النسبة %
إلي حد كبير	36	36.0
إلي حد ما	51	51.0
ليس لديهم إلمام بهذه المهارات	13	13.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (19)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدى

إحساسهم بالخوف من رجل الشرطة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
إلـــي حد كبير	3	3.0
إلي حد ما	29	29.0
ليس لدي هذا الإحساس	68	68.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (20)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب

رأيهم في مظهر وملابس رجل الشرطة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
لائق إلي حد كبير	33	33.0
لائق إلي حد ما	47	47.0
غير لائق	20	20.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (21)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مدى

صعوبة التعامل مع بعض رجال الشرطة بسبب اللغة أو اللهجة

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	15	15.0
لا	85	85.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (22)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في مدى قيام
رجال الشرطة بمجاملة بعض أفراد الجمهور حسب الجنسية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	42	42.0
لا	58	58.0
المجموع	100	100.0

جدول رقم (23)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب مدى مشاهدتهم
أو تعرضهم لمعاملة سيئة من رجل الشرطة في يوم ما

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	35	35.0
لا	65	65.0
المجموع	100	100.0

The Relationship Reality between Public and Police (Social Study)

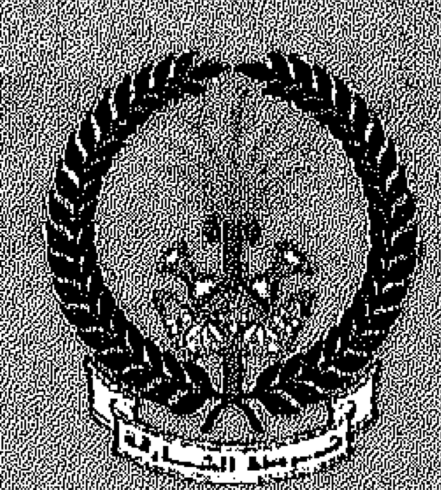
Abstract

The aim of this research is to identify the relationship reality between public and police. The subject of this research is discussed through several points of view: identifying police and public concept, as well as affected elements and the relationship nature between public and police.

In addition to, presented practical experiments of their co-operation range in several development countries.

The study has also reached a number of conclusions as the most important is half of examinee dealt with police regarding crime report, traffic accident or volunteer testifies to achieve justice.





SHARJAH POLICE
POLICE RESEARCH CENTRE

The Relationship Reality Between Public and Police

"Social Study"

128

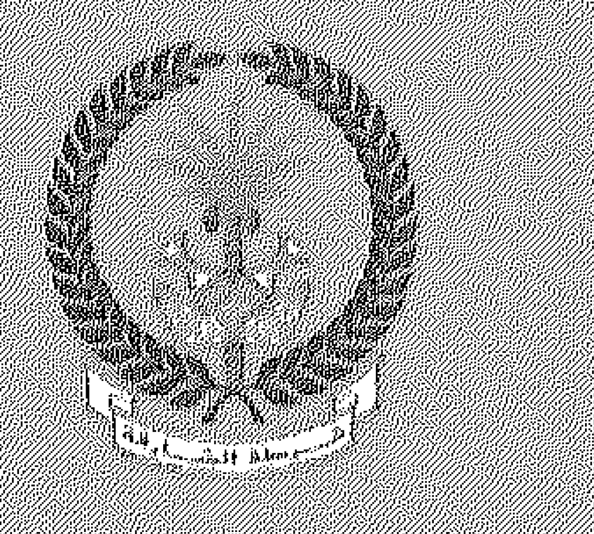
2007

Dr. Naji Mohammed Helal,

Associate Prof. of Sociology,
Expert & Head of Crime Research Unit

2007

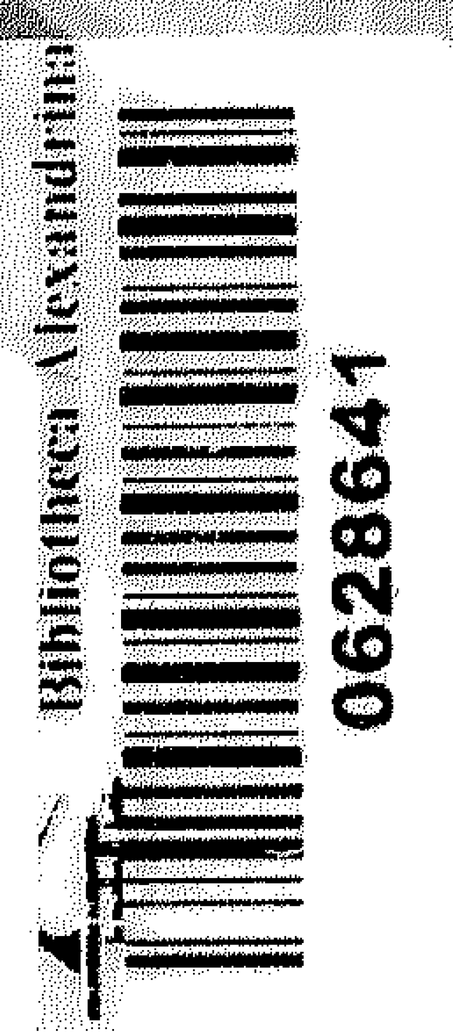




SHARJAH POLICE
POLICE RESEARCH CENTRE

The Relationship Reality Between Public and Police

"Social Study"



2007

Dr. Naji Mohammed Helal,

Associate Prof. of Sociology,
Expert & Head of Crime Research Unit